

السنة الجامعية 2015-2016

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال و المختصرات

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
-------	---------	--------

15	الأطراف المعنية بحوكمة الشركات	1-1
13	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1-2
77	طول الارصفة ومساحة العبور والتخزين	3-1
93	الفصل بين وظائف المستخدمين	3-2
94	تسجيل التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين	3-3
98	حقيقة التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين	3-4
100	صحة تقييم الإيرادات وتكاليف المتعلقة بالمستخدمين	3-5
101	اسناد تجمع وتمركز التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين	3-6

قائمة الاشكال

الصفحة	الاشكال	الرقم
08	أهمية حوكمة الشركات	1-1
40	اركان النظام المحاسبي المالي	2-1
81	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	3-1
106	مراحل الموافقة على دخول المستخدم	3-2
107	تدفق المعلومات المتعلقة بحالة حضور او غياب المستخدمين	3-3
109	الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي	3-4

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CG	Gouvernance d'entreprise	حوكمة الشركات
IFRS	Normes internationales d'information financière	معايير التقارير المالية الدولية
AS	Normes comptables internationales	معايير المحاسبية الدولية
PC N	PLAN COMPTABLE NATIONAL	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	SYSTEME DE COMPTABILITE FINANCIERE	النظام المحاسبي المالي

منظمة العالمية للتجارة	Organisation mondiale du commerce	OMC
------------------------	-----------------------------------	-----

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	إستمارة تدقيق الأجور
02	ورقة الحضور
03	بطاقة خاصة بوضعية العامل
04	نموذج كشف الأجور
05	شهادة عمل لعامل دائم
06	شهادة نهاية العمل
07	رخصة عطلة
08	قرار تثبيت منصب
09	قرار تحويل منصب
10	قرار الإحالة على التقاعد

التشكرات

نحمد الله عزوجل على نعمة العقل ونور البصيرة ، ونشكره على نعمة الإرادة والهداية الى سبيل الرشاد وطريقة الصواب وتثبيت الخطفى على ما يحبه الله ويرضاه انشاء الله.

بداية نتقدم بفائق الشكر والتقدير الى الاستاذة المشرفة مقيدش فاطمة الزهراء التي افادنتي بمعلومات قيمة وقدمت لي نصائح مفيدة وقد كانت لي عوناً في انجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قام في توجيهي.

الاهداء

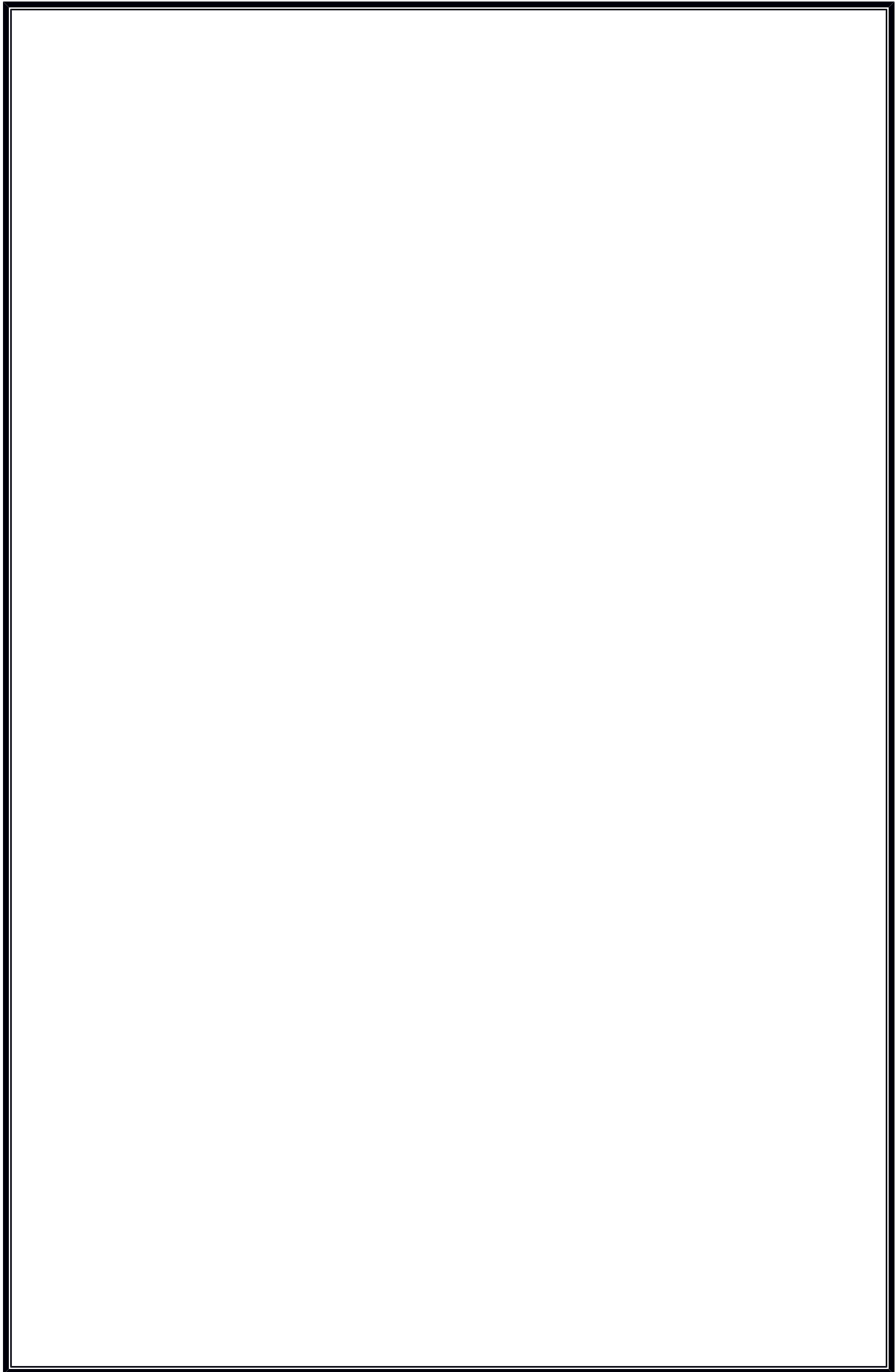
الى والدي الغالي رحمه الله والى امي الكريمة اطل الله في عمرها ورزقها
الصحة والعافية

إلى أختي التوأم وسيلة والى الأخوات نوال وأمال والكتكوتة أسماء.

الى من علمني حرفا من الابتدائي الى الجامعي

الى من حملتهم ذاكرتي ولم يحملهم قلبي

كريمة



المطلب الثالث : الشكل (01) الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم



الخاتمة العامة :

لقد حظيت حوكمة الشركات في الفترة الأخيرة باهتمام كبير من طرف الباحثين نظرا لما شهده العالم في السنوات الأخيرة من الأزمات المالية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات ومفهومها جديد يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للاختلاف القوانين ولا يوجد نموذج معياري يطبق في جميع الدول بل يختلف وفقا للظروف الاقتصادية القانونية والاجتماعية لكل دولة كما يتطور مع تطور العولمة ومستجداً فقد ظهر هذا المفهوم بشكل أساسي لمعالجة مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة وانتشار سلسلة الفضائح و الأزمات المالية للمؤسسات العالمية وما احتوت عليه من فساد إداري .

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية وما لها من مساهمة في اتخاذ القرارات المالية من خلال الشفافية و الإفصاح.

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة خاصة لأجل الاندماج في السوق العالمي حيث انه جاء في إطار الاستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على المستوى العالمي ولاسيما إبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية فلا يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولا سيما افتقارها إلى مسيرين يعون الأهمية البالغة من الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة ولمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات واختبار الفرضيات قمنا بالدراسة في مؤسسة ميناء مستغانم.

نتائج البحث :

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي :

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في حماية حقوق أصحاب المصالح الآخرين من خلال المسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها الشركات ومساهمتها في دفع التنمية المستدامة والعمل على مكافحة الفساد.

ضعف الشفافية والإفصاح أدى إلى ظهور مشاكل كبيرة التي تهمز بمصالح المؤسسة محاربة الفساد في المؤسسات يحتاج إلى تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي .

إن إعادة الثقة في معلومات محاسبية المنفصل عنها في قوائم المالية والتقارير المالية يقوم على إتباع مجموعة من معايير وهو ما قامت به الجزائر من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني فلسفة الحوكمة التي تؤهلها إلى الدخول إلى اقتصاد السوق.

من أجل ترسيخ أسس النظام المحاسبي المالي لتحقيق المصداقية والشفافية يجب على مختلف أنواع وإشكال الفساد المالي والاقتصادي الذي يهدد اقتصاد الجزائر.

مناقشة الفرضيات :

تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي يراقب جميع الأطراف المتفاعلة معها وذلك من خلال تحديد العلاقة بينهم مع مراعاة حقوق المساهمين وكذلك الإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة وبالتالي الوصول إلى أهداف مسطرة .

تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في جودة المعلومة المحاسبية في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

نظرا لتطبيق مؤسسة الميناء للنظام المحاسبي المالي الذي ساعدنا على التطبيق الفعال لحوكمة الشركات جعلها تحقق أهداف مسطرة .

توصيات البحث :

إن التوصيات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار من طرف مؤسسة ميناء مستغانم تتمثل فيما يلي :

- يجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وذلك بتخصيص محاضرات وندوات في مجال الحوكمة .
- تحقيق العدالة بين المساهمين في الحصول على المعلومات .
- يجب توسيع دائرة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية
- يجب دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور اصحاب المصالح وهذا بقيام الشركات بالدعم المالي والمعنوي للتطبيق الجيد للشفافية والإفصاح .

أفاق البحث :

لقد تناولنا في بحثنا هذا مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم .

ولهذا من أفاق هذا البحث ما يلي :

- دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية .
- تقييم وضعية الشفافية والإفصاح بالمؤسسات الجزائرية اعتمادا على المؤشرات الدولية انطلاقا من قواعد حوكمة الشركات .

-اثر حوكمة الشركات على النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل :

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة لدى كافة الشركات و المنظمات الإقليمية و الدولية وذلك بعد سلسلة من الأزمات المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات و خاصة في الدول المتقدمة مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية سنة 1997، وأزمة شركة انرون التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذا شركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات عام 2002، حيث ترجع هذه الانهيارات في معظمها الفساد الإداري و المالي و لهذا زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني الإطار العلمي لحوكمة الشركات.

المبحث الثالث : أسس حوكمة الشركات.

المبحث الرابع : مقومات و نظريات حوكمة الشركات.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول حوكمة الشركات

المطلب الأول : نشأة حوكمة الشركات وعوامل ظهورها

أولا : نشأتها

أول من اهتم بحوكمة الشركات الباحثان الأمريكيان means et berle وذلك سنة 1932 من خلال ندوتهم الشركة الحديثة و الملكية الخاصة ،حيث قاما بدراسة تركيبية رأسمال كبريات الشركات الأمريكية من خلال دراستهما توصلا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة¹ أو إلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين لحماية حقوق المساهمين و تستند حوكمة الشركات في الفكر التنظيمي الى مجموعة من النظريات أهمها نظرية الوكالة التي يعود الفضل في تطويرها إلى الأمريكيين meckling et jensen سنة 1976 حيث أثارا مسألة هامة تتعلق بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين و مهمة اتخاذ القرار و التسيير الموكلة للمسيرين فحسب هذه النظرية فان المسيرين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل الصالح للمساهمين من اجل زيادة ثروتهم و خلق القيمة مقابل أجور يتقاضوها لان السير وفق لنظرية الوكالة يلجا إلى وضع استراتيجيات تحميه و تحفظ له حقوقه عنق استغلال نفوذه شبكة العلاقات بالموردين و العملاء و كذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره و بذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه و أهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالشركة يلجا المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي و للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية و رقابية و إشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة الرقابة التبادلية بين المسيرين (رئيس مرؤوس) وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين و خارجية ممارسة من طرف الأسواق (سوق رقابة المسيرين السوق المالي البنوك) و قد

1 عثمانى وشعابنة ،النظام المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر يومي 6-7 ماي 2012 ،ص 4 .

أشار "fama" في عام 1980 إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون فصل بين الملكية و الإدارة .

ثانيا : عوامل ظهور حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات نوجزها في النقاط التالية :

- توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشأة لما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمتها.
- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العامة¹.
- مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المؤسسة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل.
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين لما يضمن حقهم متكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسة².
- تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.

1
بن ثابت علال عبيد نعيمة الحوكمة في المصارف الإسلامية مداخلة مقدمة إلى اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع و تحديات جامعة
عمار تلجي الاغواط الجزائر 9 ديسمبر 2010 ص 5 .

2
-عبيد سعيد المطيري مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة دار المريخ المملكة العربية السعودية 2004 ص 107-
108.

-توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعلى المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب السلطة وتحمل المسؤولية.

- وأزمة الأسواق المالية في آسيا و التي أدت إلى انهيار العديد من الدول مثل ماليزيا اندونيسيا و غيرها من الدول و التي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات و التشريعات التي تنظم العمال و العلاقات بين المؤسسات و الحكومة و تعتبر العناصر الآتية من دوافع ظهور حوكمة الشركات كمصطلح و كنظام للإدارة :

- الفصل بين الملكية و الإدارة الرقابة.

زيادة و عي مسؤولي الإدارة و أصحاب المصالح بالاجراءات الحاكمة .

المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات و خصائصها

أولا :تعريفها

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة و الأزمات المالية هذه الأخيرة أوجدتها ظروف غير مستقرة

و اضطرابات و تذبذبات اجتاحت العديد من أسواق المال العالمية و ألفت عليها بظلال من الشكوك و عدم الثقة لتطرح معها المزيد من التساؤلات الحائرة حول مدى مصداقية

المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة فيها و مدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من هنا برزت جهود كل من صندوق النقد و البنك الدوليتين لتبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية اعتمادا على مجموعة من الإجراءات لتقييم برامج الإصلاح

الاقتصادي ليلوح في الأفق مصطلح الحوكمة كمدخل للرقابة يضمن تحقيق الافصاح و الشفافية و المساءلة بما يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات و الأسواق.

ثانيا :خصائصها

تتصف حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص تعد الركائز الأساسية التي إن غاب أحدها فقد المفهوم معناه، هذه الخصائص تتمثل في:"1

الانضباط: بإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

الشفافية: بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.

المساءلة: بإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية

المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير موظفين.

المطلب الثالث : أهمية حوكمة الشركات

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية بالغة بالنسبة للباحثين و المساهمين و أصحاب

المصالح

1

بن أعمارة منصور حولي محمد ، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة،المنعقد بالفترة 05 - 04 ديسمبر 2012 ، ص 5.

في الآونة الأخيرة نتيجة العديد من حالات الفشل التي عرفتتها الشركات الكبرى في بعض دول العالم

ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن للقائمين على الشركة من الداخل سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين.

فيمكن توضيح هذه الأهمية فيما يلي :

- ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاتهم للأضرار بمصالح المساهمين.

- الحصول على قوائم مالية للشركات تتسم بدرجة عالية من الشفافية و الإفصاح.

- للوصول إلى أفضل ممارسة للسلطة في الشركات.

-الواجبات و المسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة .

- أداة جيدة لتطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية من اجل تطوير الإدارة.

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده و لا باستمرار .

- تحقيق و ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين بالشركة.

-تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين الذين هم على اكبر درجة من

الاستقلالية.

- يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح كل الأطراف كما سبقت الإشارة.

- ينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية و مجلس إدارتها و لجنة التدقيق فيها " .

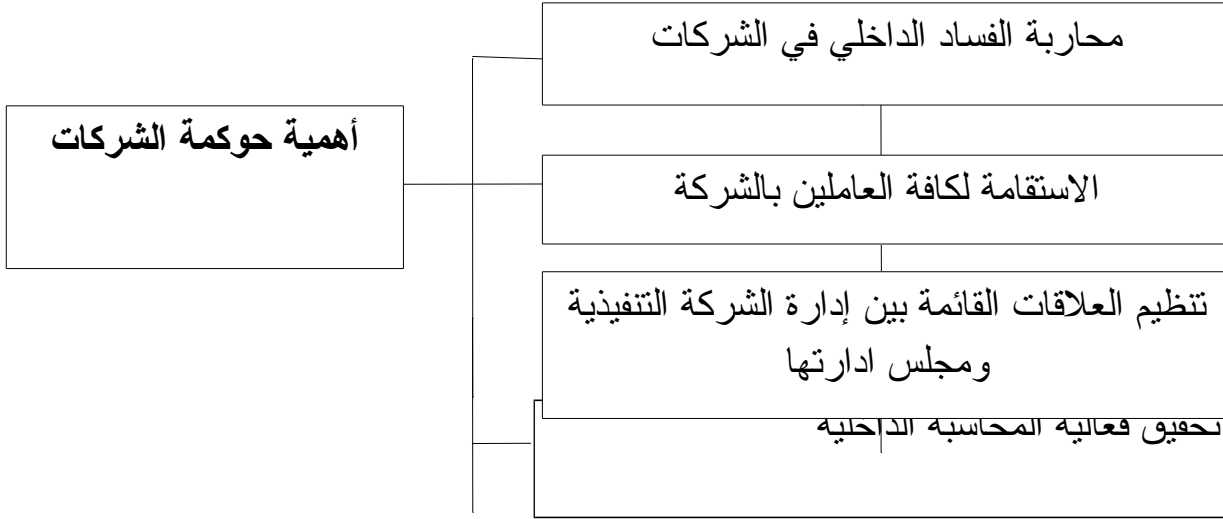
-تظهر أهمية الحوكمة أيضا من خلال تقويتها و تحسينها لفعالية لجان التدقيق لكي تكون

أكثر حرصا و يقظة في أداء وظائفها الإشرافية و الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية

المحرقة¹ .

- تقوية لجان التدقيق و تمتعها بالاستقلالية و الخبرة المالية و أدائها لواجباتها على درجة كبيرة من الكمال.

أهمية حوكمة الشركات في الشكل (1-1)



المصدر: محمد محسن خيضر، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة،

2005، ص: 58 .

المبحث الثاني: الإطار العلمي لحوكمة الشركات

المطلب الأول : أهداف حوكمة الشركات

- تحقق حوكمة الشركات الجيدة العديد من الأهداف و من أهمها :
- محاربة الفساد بكل صورة سواء كان فسادا ماليا أم محاسبي¹.

ولهي بوعلام،مداخلة بعنوان نحو مساهمة لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي و المحاسبي للشركات، ضمن مؤتمر دولي حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة كلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة اليرموك 2013،الأردن .

- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية و الحد من هروب رؤوس الأموال.
- تحقيق الاستقرار و المصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي و الدولي.
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات و عمليات الشركات و إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تحسين و تطوير إدارة الشركات و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على بناء الإستراتيجية السليمة و ضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل و هذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير و تبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات و تخفيض التكاليف الإنتاجية و زيادة القابلية التسويقية للسلع و الخدمات
- التي تتعامل فيها لشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي و تعميق دور سوق المال و زيادة قدرته على تنمية المدخرات و رفع معدلات الاستثمار من ناحية و تشجيع نمو القطاع الخاص و دعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.
- تعظيم أداء الشركات.
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات و أعضاء مجلس إدارتها .
- وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق و المسؤوليات فيما بين الشركاء (مجلس الإدارة و المساهمين).
- حماية حقوق و مصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم¹ .
- محاربة الانحرافات و عدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح.

- التقليل من الأخطاء إلى الحد الأدنى ممكن باستخدام الضوابط الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.

وجوب و إلزامية الرقابة الفعالة و تدعيم المساءلة المحاسبية مما يدعم عنصر الشفافية في إجراءات المحاسبة

و المراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط و كشف عناصر الفساد في أي مرحلة و حيث "تتنوع الأساليب و الأدوات و الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف تلك الحوكمة ، و تعتبر المراجعة الداخلية و الخارجية من ضمن الآليات التي يعتمد عليها (في تحقيق) البعد الرقابي) للحوكمة"¹ .

- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين و العمال و الدائنين و الأطراف الأخرى ذوي المصلحة

في حالة تعرض الشركة للإفلاس كما يمكن أن تصل الحوكمة لأهدافها ،بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات و تحسين و تطوير إدارتها و مساعدة المديرين و مجالس الإدارة على بناء استراتيجيات سليمة تضمن سلامة الأداء بصورة عامة، كما تضمن مراجعة الأداء التشغيلي و المالي و النقدي لهذه المؤسسات.

1

عارف عبد الله عبد الكريم:تكاليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات عبر:

<http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.asp>

1

دبلة فاتح واخرون، السوق المالي ودور حوكمة الشركات في تحسين نوعية المعلومة المالية والمحاسبية المعروضة ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السوق المالي بين النظري والتطبيقي في إطار تجاوب الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية،قسم العلوم التجارية جامعة عنابة ، الجزائر يومي 21-22اكتوبر 2008،ص: 6 .

المطلب الثاني : مزايا حوكمة الشركات

هناك العديد من المزايا لحوكمة الشركات التي يمكن للدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة و الشركات أن تجني ثمارها وتتمثل فيما يلي :

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي و الإداري التي تواجهها الشركات و الدول.
- رفع مستوى الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية و التقدم الاقتصادي للدول
- التي تنتمي إليها تلك الشركات ¹.
- جذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع رأسمال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالية وفتح أسواق جديدة لها.
- الشفافية و الوضوح في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات و ما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات ².

1

بن الزاوي عبد الرزاق ، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في الشركات التامين التعاوني مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012، ص: 9.

2

محمد جميل حبوش، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين و مدراء شركات المساهمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 31.

- ضمان مراجعة الأداء المالي و حسن استخدام أموال الشركة ومدى التزام بالقانون و الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات.

المطلب الثالث : مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

تقوم الحوكمة على جملة من المبادئ التي تمكنها من تحقيق أهدافها وقد قام بتحديد صندوق النقد و البنك الدوليين oecd التي قامت بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999 وتم تعديلها سنة 2004 و هي :

أ- توافر إطار فعال للحوكمة :

يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى شفافية و كفاءة الأسواق ، وان يتوافق مع دور القانون ،وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة ،¹المسئولة على الإشراف و الرقابة و الالتزام مع القانون.

ب- حماية حقوق المساهمين :

ترتكز مبادئ الحوكمة على حماية المساهمين و تسهل ممارسة حقوقهم كالحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية و منتظمة ،و المشاركة الفعالة في القرارات

الكسندر شولكينيفوف، اندرو ولسون ، من شركات مستدامة إلى اقتصاديات مستدامة حوكمة الشركات كأداة تنموية ،إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة متاح بتاريخ 20-03-2012 على الموقع <http://www.cipe-arabia.org>

الأساسية الخاصة بالشركة كالتصويت

و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة و إعلان رؤيتهم بشأن السياسات المعتمدة في الشركة كسياسة مكافئة المسيرين و سياسة توزيع الأرباح.

ج- المعاملة العادلة للمساهمين : من خلال ضمان المساواة في معاملة المساهمين بما في ذلك الأقلية

و الأجانب ، و يتعلق الأمر بحقوق التصويت و الحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط الشركة و التغيرات التي تواجهها ، كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

د- الإفصاح و الشفافية :

تؤكد قواعد و مبادئ الحوكمة على الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب عن كل البيانات المتعلقة بالشركة بما في ذلك الموقف المالي ، الأداء ، الملكية و الرقابة على الشركة ، الأهداف و المخاطر التي قد تتعرض لها .

الجدول التالي يوضح مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- (201)

ذو تأثير في الأداء الاقتصادي الشامل	ضمان وجود	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي	أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	
توزيع المسؤوليات بين الجهات ذات علاقة في نطاق اختصاص تشريعي في خدمة المصلحة العامة		
لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها		
توافر الحقوق الأساسية للمساهمين	حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية	
الحق في المعلومات عن القرارات		
التصويت شخصيا أو غيابيا الإفصاح عن الهياكل والترتيبات		
تسهيل الممارسة لحقوق الملكية		
الحق في المشاركة بالتصويت	لأصحاب حقوق	

تسهيل المشاركة الفعالة	الملكية	
معاملة المساهمين معاملة متساوية	المعاملة المتساوية للمساهمين	
منع التداول بين الداخلين و التداول الشخصي الصوري		
الإفصاح عن العمليات		
الإفصاح عن السياسات	الإفصاح و الشفافية	
المراجعة الخارجية		
تطبيق المعايير الأخلاقية	مسؤوليات مجلس الإدارة	
الوقت المناسب لإتاحة المعلومات		
العمل وفق للمعلومات الكاملة		
عرض السياسات		

المصدر : كنان تدة مبادئ حوكمة الشركات في سوريا دراسة مقارنة مع مصر و الاردن
جامعة دمشق مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 العدد الثاني

2010 ص 683

المبحث الثالث : أسس الحوكمة الشركات

المطلب الأول : أطراف حوكمة الشركات

-**المساهمين** : وهم يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

- **مجلس الإدارة** : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و اللذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين

-**الإدارة** : تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة

بالأداء الفعال

إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة

إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين والإدارة هي عبارة عن حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة.

-**أصحاب المصالح** : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة إن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون.

الجدول(1-1) الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

المساهمين	مجلس الإدارة	الإدارة	أصحاب المصالح
-----------	--------------	---------	---------------

حيث أنهم يقدمون المال مقابل الحصول على الأرباح وزيادة قيمة الشركة .	يمثل المصالح الأساسية وبعض الأطراف الأخرى أحيانا ومجلس الإدارة يقوم باختيار الإدارة وتقديم التوجيهات العامة للمديرين ويشرف على اداء الشركة.	هي المسؤولة عن تعظيم الشركة وقيمة الأسهم لصالح المساهمة .	خاصة بالمقرضين حيث في معظم احتمالات رد القروض وهناك أطراف معينة أخرى هامة تتضمن الموظفين بصفة عامة .
---	---	---	--

المصدر: فاتح غلاب تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة(دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، (مذكرة ماجستير تخصص: العلوم الاقتصادية، فرع إدارة وأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011 ، ص 10.

المطلب الثاني آليات حوكمة الشركات

هناك مجموعة من آليات تطبيق حوكمة الشركات يمكن تصنيفها إلى آليات داخلية و

آليات خارجية¹

1

بوقرة رابح، غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم الأهمية مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر المنعقدة بالفترة 06-07 فيفري

1 الآليات الداخلية :

تتصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على الأنشطة و فعاليات المؤسسات و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ، يمكن تصنيف الآليات الداخلية كالآتي :

مجلس الإدارة : يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، و ذلك من خلال صلاحياته القانونية

في تعيين و إعفاء و مكافأة الإدارة العليا ، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة و لكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة ، يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين أبرزها ما يلي :

-لجنة التدقيق : يمثل دورها في زيادة الثقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات و ذلك من خلال إعدادها التقارير المالية و أشرافها على وظيفة لتدقيق الداخلي في المؤسسات و كذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي و زيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

-لجنة المكافآت :

تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت و المزايا الخاصة بالإدارة العليا.

-لجنة التعيينات :

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة و الموظفين من بين أفضل المرشحين اللذين تتلاءم مهاراتهم و خبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من المؤسسة و تتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين و تقويم باستمرار و توخي الموضوعية في عملية التوظيف و كذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب أشغالها.

- التدقيق الداخلي :

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا هاما في عملية الحوكمة و ذلك بزيادة قدرتها المواطنين على مساءلة الشركة حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال النشطة التي ينفذونها بزيادة

المصداقية ،العدالة ،تحسين سلوك الموظفين و العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة و تقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي.

2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات :

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة

و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحكومة و من أمثلة ذلك ما يلي :

أ-منافسة سوق المنتجات والخدمات وسوق العمل الإداري :

تعد منافسة سوق المنتجات والخدمات احد الآليات المهمة لحوكمة الشركات و ذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح ،أنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة و بالتالي تتعرض للإفلاس ،فمنافسة سوق المنتجات تهدب سلوك الإدارة ، و خاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

ب-الاندماجات و الاكتسابات :

مما لاشك فيه ان الاندماجات و الاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة في قطاع الشركات

في أنحاء العالم ،لان اكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة و بدونها لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

ج-التدقيق الخارجي¹ :

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية و لتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة و على وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي و الاستمرار في تكليفه، حيث ان لجان التدقيق المستقلة و النشطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، و بالتالي اختيار المدققين و المختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

د-التشريعات و القوانين :

غالبا ما تشكل و تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين اللذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة لقد أثمرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم .

المطلب الثالث : محددات حوكمة الشركات

1- المحددات الخارجية:

و تشير إلى المناخ العام لاستثمار في الدولة و الذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات و درجة تنافسية أسواق السلع و عناصر الإنتاج الأجهزة و الهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، و ذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن العمل بكفاءة بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة و المراجعة و التصنيف الائتماني و الاستشارات المالية و الاستثمارية. و ترجع أهمية المحددات الخارجية اذ أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة و التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص¹ .

2- المحددات الداخلية :

وتشير إلى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين و التي يؤدي توافرها من ناحية و تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

المبحث الرابع : مقومات ونظريات حوكمة الشركات

المطلب الأول : مقومات حوكمة الشركات

- تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يكمن الحكم بتطبيق بحوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية :
- توافر القوانين و اللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
- وجود لجان أساسية ، منها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
- وضوح السلطات و المسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
- فعالية نظام التقارير و قدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

- توفر القناعة الكاملة لدى إدارة المنظمات بقبول قواعد ومبادئ الإشراف و الرقابة وهذه القناعة مهمة وأساسية.
- وضوح التشريعات و القواعد و المبادئ الحاكمة إذ أن الوضوح يعد غاية في الأهمية حيث يسهل ذلك تطبيق القواعد و المبادئ .
- وضوح وإمكانية تطبيق آليات الحوكمة المراد تطبيقها من اجل الوصول إلى النتائج بشكل دقيق وواضح.
- نظام اتصالات متطور و بتقنيات حديثة يسهل الاتصال بين الأطراف¹ .

المطلب الثاني : نظريات حوكمة الشركات

أولا :نظرية الوكالة

يعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة الى الاقتصاديين الأمريكيين -meackling-jensen سنة 1976 حيث قدم تعريف لهذه النظرية هي كعلاقة بموجبها يلجا الشخص صاحب رأسمال لخدمات شخص آخر لكي يقوم ببعض المهام هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة. كما وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية وان وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد وأكثر من هذه العقود الاتفاقية وان عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.

1-فروض نظرية الوكالة :

1

حاكم محسن محمد، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة و مؤشرات أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15- 16 ت 2 / 2008 ،ص، 6

يتميز كل من المالك والوكيل بالرشد الاقتصادي ويسعى إلى تعظيم منفعة ذاتية¹، اختلاف أهداف
و أفضليات كل من الأصل و الوكيل فيما يسعى الأول إلى الحصول على اكبر قدر ممكن
من جهد وعمل
أما الثاني يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من
الحوافز والمكافآت و المزايا.
اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من المالك و الوكيل.

ب-مشاكل نظرية الوكالة :

تعد نظرية الوكالة تعبيراً للعلاقة التعاقدية بين مجموعتين تتضارب أهدافها و هما من
المالكين و المدراء²
و تهدف هذه النظرية إلى صياغة العلاقة بين هؤلاء الأطراف بهدف جعل تصرفات الوكيل
تتصب في تعظيم ثروة المالكين ولهذا تنشأ العديد من المشاكل لعدم وجود عقود العمال

1

نجاتي إبراهيم عبد العليم نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على أداء مجلة العلوم الإدارية 1991 ص 89 .

2

فاتح غلاب , تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات
الصناعية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال و الإستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف

2010-2011

1-2 مشكلة تضارب المصالح : إن كلا من الأصيل و الوكيل شخصا يتميز بالتصرف الرشيد و يقصد بذلك إن كلا منهم يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة إذ يعد ذلك بمثابة هدف يفسر تصرفات كل منهما فالمالكون سوف يعملون من اجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم ثروتهم و كذلك بعدم بذل الجهد أو ما يسمى بوقت الراحة أو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين فالمصالح الذاتية للمدير تمثل مكونات العائد المتوقع الذي سيحصل عليه من الشركة وهي احد الدوافع المؤثرات السلوكية للإدارة العليا وقد تكون هذه المصالح جارية أو مصالح مستقبلية كما أنها قد تتضمن منافع مالية و أيضا غير مالية كما أن المدير قد يحصل على هذه المنافع بشكل مباشر أو غير مباشر.

2-2 مشكلة عدم تماثل المعلومات : حيث تتوفر للوكيل وهو إدارة كل المعلومات المتاحة عن المؤسسة

من واقع معاشته اليومية لها و يستخدم الوكيل هذه المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر أو يقدم المعلومات بطريقة¹ تجعل الأصيل يقيم مجهوداته في أفضل صورة ممكنة أو في وضع أفضل مما توافرت كل المعلومات للأصيل.

ثانيا :نظرية تكلفة الصفقات

تعتبر نظرية كوز لسنة 1973 من النظريات الأولى التي فسرت تكاليف الصفقات وتطرق إليها بشان تواجد المؤسسة حيث اعتبرت المنشأة موجودة كبديل عن الصفقات أكثر تكلفة حيث تقوم نظرية كوز

على أن علاقات العمل هي من تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل المكافآت الترقية وأطلق على أسباب إخفاق هذه النظرية في العلاقات الاقتصادية تعبير تكلفة الصفقة تعود نظرية تكاليف الصفقات إلى الباحث اوليفر ويليمسون في سنة 1975 حيث قام بتسمية الأسعار المولدة للتكاليف الضافية بتكاليف الصفقات أو المعاملات وهذه التكاليف صنفتم إلى ثلاث فئات :تكاليف البحث و المعلومة تكاليف التفاوض واتخاذ القرار .

ثالثا : نظرية التجدر

تقترض نظرية التجدر أن الفاعلين في المؤسسة يطورون إستراتيجيتهم للحفاظ على مكانتهم بالمؤسسة

و العمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها هذا ما يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمؤسسة وينتج تجدر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم حيث من الشروط الضرورية لفعالية الرقابة الممارسة على المديرين بهدف حماية مصالح المساهمين تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات و الذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح و الأهداف الشخصية أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق الأسواق المالية هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات و التحالفات بين شكلين من السلطة :

- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين و الملاك

-سلطة الادارة ممثلة في المديرين الموكلين .

تقترض نظرية التجدر أن الفاعلين في المؤسسة يطورون إستراتيجيتهم للحفاظ على

مكانتهم و العمل

على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم

لما يجري بالمنظمة حيث أن المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة خاصة الذين يمكنهم

استعمال موارد المؤسسة من اجل التجذر و الرفع من قدراتهم وسلطتهم و الحصول على . مزايا أخرى حرية النشاط الحماية أثناء العمل و المكافآت

وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية و الخارجية الموجهة إليهم حيث تعمل إستراتيجية التجذر كمرحلة أولى على تحييد الرقابة الداخلية مجلس الإدارة المساهمين و الإجراء و كمرحلة ثانية تحييد الرقابة الخارجية حيث عرف كل من اليكساندر و بيكيرو سنة 2000 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها تهدف إلى رفع مساحة التجذر و الإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري لتحديد الرقابة و الرفع من تبعية مجموع شركاء المنشأة عملية التجذر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة يتكون من المديرين الداخليين و الخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة

رابعاً :الانهيارات المالية :

إن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات تكمن

في الافلسات

التي تعرضت لها الكثير من الشركات في الدول المتقدمة ومثال على ذلك الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول الشرق آسيا و أمريكا اللاتينية عام 1997 و أزمة شركة انرون التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وكذلك أزمة شركة ورلد كوم الأمريكية للاتصالات عام 2002 وإذا نظرنا إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الانهيارات ترجع معظمها إلى الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه إلى دور مراقبي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم المالية و ما تتضمنه

من المعلومات محاسبية ذلك على خلاف المعلومات الحقيقية التي تعبر عنها الأوضاع المالية لهذه الشركات و المؤسسات الاقتصادية وقد نتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية

أهما فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية
و فقدانها للجودة¹ .

نتيجة لكل هذا ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية حيث قامت العديد من المنظمات و الهيئات الدولية بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الشركات والمؤسسات الاقتصادية مثل لجنة كاديبيري التي تم تشكيلها لوضع إطار حوكمة الشركات .
المملكة المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات عام 1999 و صندوق المعاشات CALPERS في الولايات المتحدة الأمريكية.

- خلاصة الفصل :

ظهرت الحاجة لحوكمة الشركات نتيجة لفصل الملكية من الإدارة ، و نتيجة لفتح العولمة وتحرير أسواق رأس المال أبواب جديدة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح كبيرة ، عندما أصبحت الشركات أكثر عرضة للزمات نتيجة المنافسة ، والتذبذبات الحادة لأسواق رأس المال العالمية ، وقد ساهمت الأزمات العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد و سوء التسيير في تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى نتج عنها خسائر بمليارات

عهد علي سعد ، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا ، دراسة مهنية ميدانية مذكرة الماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد قسم المحاسبة سوريا 2009 ص 24

الدولارات مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الفساد ، وأصبحت عبئاً على الشركات و الاقتصاد العالمي ككل ، وقد ساعدت تلك الظروف في البحث عن مبادئ تضمن السير الحسن و تؤدي إلى تقليل المخاطر و تحسين الأداء و فرص التطور للأسواق و زيادة القدرة التنافسية و البحث عن القواعد التي تزيد من ثقة جمهور المستثمرين و تحقيق أهداف أصحاب المصالح كما بذلت الهيئات و المنظمات الدولية جهود ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات الخاصة بها ، وسعيها لمساعدة الدول في تطبيق هذه القواعد.

المؤسسة المينائية للولاية مستغانم :

التعريف بالمؤسسة

تمهيد :

بعد الانتهاء من الجانب النظري وذلك من خلال التطرق فيه إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات كان لا بد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي ونظرا لصعوبة القيام بالدراسة التطبيقية في عدة مؤسسات اقتصادية تم التطرق إلى مؤسسة واحدة والمتمثلة في المؤسسة المينائية لولاية مستغانم وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري .

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم ، أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم ، والهيكلة التنظيمية العام لهذه المؤسسة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة، إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

1 - نشأة الميناء :

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حاد يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة ، إستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 ب مرسى الغنائم ومن هنا سميت المدينة مستغانم

في سنة 1848 ، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881

انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.

تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 وبداية 1959.

2 - نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات : الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم epe/epm/spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 اوت 1982.

في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، ، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة

الكاملة شركة تسيير مساهمات الدولة الموانئ تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 تخضع للقانون التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم .
- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية .
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية .
- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008 ، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج

3- الموقع الجغرافي لميناء مستغانم و تصميمه :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا و خطي طول 00°

و 05° شرقا، ويحتوي على:

3-1 كاسرة الأمواج: بطول 1830م.

3-2 المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100م وعمق 12 م.

3-3 الأحواض و : تتكون من حوضين:

1-3-3 الحوض الأول: بمساحة مائية تقدر بـ 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17 م .

2-3-3 الحوض الثاني : بمساحة مائية تقدر بـ 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8,22 م.

4-3 الأرصفة: تحوي 10 محطات رسو بطول كلي يصل إلى 296 متر خطي .

مقسمة كما يلي :

1-4-3 رصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0) .

2-4-3 رصيف المغرب : 412 متر خطي (المحطة 1.2.3) .

3-4-3 الرصيف الجديد : 217 متر خطي (المحطة 8 و 9) .

4-4-3 رصيف الإستقلال 270 :متر خطي (المحطة 4 و 5) .

5-4-3 الرصيف الجنوبي الغربي 280 :متر خطي (المحطة 6 و 7) .

5-3 أرضية التخزين بمساحة 44.430 م .

6-3 مراب السيارات بمساحة 24.000 .

7-3 مراب الحاويات بمساحة 15000 م وقدرة معالجة 15000 حاوية سنويا .

8-3 المخازن عددها 16 مخزن بمساحة 7455 م ، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية.

9-3 طرق المواصلات و تتكون من:

3-9-1 الطريق الأرضي متر خطي .

3-9-2 السكة الحديدية 3 747 :متر خطي كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم

مؤقتا لنقل الحبوب الأنابيب المعدنية.

4 -التسهيلات المينائية :

4-1 إرشاد السفن تؤمنه ل 24 سا / 24 سا مديرية قيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة وزورقي إرساء .

4-2 قطر السفن : قطر السفن التجارية ليلا و نهارا باستخدام قاطرة 2isser ذات قوة 7100 حصان .

5 -الإنشاءات المتخصصة :

5-1 محطة الزيت نفعال أنشأت سنة 1929 بالرصيف الشمالي الشرقي على مساحة 2524 وهي مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة 4700طن وقدرة معالجة 30000 طن سنويا من الزيت.

5-2 صومعة الحبوب التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب :أنشأت سنة 1986 على مساحة 4640م سعتها 30000طن ، وهي هي مجهزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما.

5-3 صومعة السكر : أنشأت سنة 1971 على مساحة 5697م من طرف شركة التسيير والتوزيع الغذائي أصبحت تسمى فيما بعد شركة تكرير السكر تصل سعة الاستقبال لديها إلى 16 000طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور إلى 150000 طن سنويا.

6-تهديات الميناء :

يواجه الميناء عدة تحديات تتمثل في:

-محدودية عمق الأرصفة ب 8,22م.

عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفقة عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	1.296م	1.500م	204م	44.430م	200000	155570م

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 20-03-2016

- غياب مر أب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة(مسجل في المخطط التنموي 2014 – 2010) .

-مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري (157زورق صيد حيث 43 منه خارج الولاية) مما أدى

إلى تعطيل أربعة (04) محطات إرساء من جملة عشرة (10) .

- الانعكاسات السلبية: وتتمثل في :

- طول المكوث المؤدي أحيانا إلى مهل إضافية للشحن والتفريغ .

- تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى مما يؤدي إلى تعريفات شحن إضافية .

- صعوبات على مستوى التخزين مسؤولة على توليد تعريفات إضافية للشحن والنقل .

- -اختناق مينائي ناجم عن التزاوج بين الأنشطة التجارية وأنشطة الصيد البحري.

7- مشاريع مستقبلية :

- هناك عدة مشاريع مستقبلية وهي كالآتي:

7-1 مشروع مراب الحريق هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة:

- المواد السائلة القابلة للإلتها ب.

- المواد الصلبة القابلة للالتهاب.

- المواد السامة .

- المواد المذيبة (الأكلة) .

- مواد خطيرة أخرى.

7-1 أهداف مشروع مراب الحريق: وتتمثل في :

- تأمين أحسن الظروف لعبور المواد الخطير .

- اجتلاب تجارة البضائع المختلفة.

7-1-1 تمويل المشروع : إنتهت مرحلة دراسة المشروع في سنة 2005 وستنطلق عملية إنجازها فور

المصادقة .

- على القرار المتعلق بالتعيين الجديد لحدود أملاك الدولة المينائية بحيث تتحمل مؤسسة الميناء كلفة الإنجاز كاملة .

7-1-2 مشروع محطة بحرية : هو عبارة عن خط بحري للمسافرين .

7 - 2 أهداف مشروع محطة بحرية: إفتتاح خط بحري للمسافرين بين ميناء مستغانم وجنوب إسبانيا

أو جنوب فرنسا.

- 7-2-1 تمويل مشروع محطة بحرية: انجزت دراسة للمشروع في سنة 2004 من طرف مختبر الدراسات

البحرية سيشرع في إنجازه فور ترحيل قوارب الصيد البحري نحو مينائي الصيد : صلامندر وسيدي لخضر بحيث يتم تمويل عملية إنجازه إما كاملا من طرف مؤسسة الميناء وإما في إطار شراكة.

- 7-2-2 مشروع الحوض الثالث: عهد بدراسة المشروع إلى مختبر الدراسات البحرية ع واكتملت

في سنة 1998 باختبار حول نموذج مصغر حيث سيتم إنشاء هذا المشروع في نطاق الامتداد الطبيعي للموقع الحالي للميناء ضمن ثلاثة مراحل سجلت هذه الدراسة في إطار مقارنة عامة لبحث مختلف الخيارات الممكنة لهيئة موانئ الغرب الجزائري من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية فيما بين 2010-

2015

- يسمح هذا المشروع بزيادة حجم التبادل التجاري بـ 1,5 مليون طن كنتيجة مباشرة لتجنب تخفيف حمولة

السفن الضخمة في الموانئ الأخرى ذات الأرصفة العميقة (8.22م) من جهة وبناء منشآت تخزين متخصصة للمواد غير الموضبة من جهة أخرى.

المطلب الثاني أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم

1- أهداف مؤسسة ميناء مستغانم :

تسعى مؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.

- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية) .
- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم .
- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية .
- تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ المينائية .
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة وخلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين
- تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الإجتماعي.

2- مميزات وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم :

- تتميز مؤسسة ميناء مستغانم بـ:
- موقع جيو إستراتيجي هام .
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية .
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة .
- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب السكر، الخمور وناقلات الزيت .
- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي) عبر التراب الوطني.

المطلب الثالث: الشكل (01)

مصدر: خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم 20-03-2016

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

1 - المديرية العامة :

وظيفتها التسيير المراقبة، التنظيم و السهر الحسن للمؤسسة ترتب و تراقب جميع مديريات المؤسسة و تفرض

سلطتها عليهم و . تتكون من:

1-1 رئيس مدير عام: هو الممثل الوحيد القانوني للمؤسسة و المسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة حيث يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين و الذين يصغرونه درجة فيهيكل المؤسسة.

1-2 مساعد مدير عام و يعتبر المستشار القانوني للمدير العام حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة و في كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

1-2 مساعد الأمن الداخلي: و هو الشخص المخول قانونا بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي و معاونيه يشرفون على الحفظ من الأخطار المادية والبشرية و تصدي لكل الأخطار المحتملة.

1-3 مكتب التنسيق العام: و هو الذي يتولى جميع الأعمال التي يصدرها المدير العام إليه ، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديرات و الحفاظ على التسيير الحسن والسكينة للمديرية و منع دخول الأجانب.

1-4 خلية التدقيق : هذه الخلية على علاقة مباشرة بالإدارة العامة ،وتتم لمهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير وكذلك تدقيق وفحص العمليات و الأنشطة المختلفة للمؤسسة.

2- مديرية الموارد البشرية :

تتم مديرية الموارد البشرية بتنظيم وتنسيق و مراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين و الوسائل

العامه للمؤسسة. تتكون هذه المديرية من الفروع التالية:

1-2 قسم المستخدمين و التكوين: يقوم هذا القسم بالإشراف و مراقبة تطبيق سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين و الحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين. ويتكون من المصالح التالية:

1-1-2 مصلحة المستخدمين و التكوين: تهتم هذه المصلحة بإعداد القرارات المتعلقة بتسيير المستخدمين، كما تسهر على تطبيق إجراءات التوظيف وتصنيف المستخدمين، وتقوم بإعداد و تنظيم برامج التكوين والسهر على تطبيقها.

2-1-2 مصلحة الأجور و التكاليف : هي المصلحة التي تشرف على دفع أجور المستخدمين وتكاليف العمل من منح و مكافآت نظير العمل الذي يقوم به العامل خلال الشهر الواحد و أطول مدة تواجهه في المؤسسة، والاستفادة كذلك من باقي الأرباح التي تحققها المؤسسة.

3-1-2 المصلحة الاجتماعية: تهتم هذه المصلحة بملفات حوادث العمل، التوقف عن العمل بسبب المرض، تعويضات المصاريف الطبية، و طب العمل.

2-2 قسم الوسائل العامة: يهتم قسم الوسائل العامة بتسيير الوسائل العامة، ويتكون من مصلحتين:

1-2-2 مصلحة الوسائل العامة: هي المصلحة التي تشرف على جميع العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة من شراء التجهيزات الضرورية كالعتاد و الآلات المساعدة على تنفيذ العمل وقطاع غيار مختلف المركبات وقطاع الغيار الخاص بالقاطرة و مختلف العتاد من (كومبيوتر، آلات نسخ مكاتب كراسي) بالإضافة إلى مستلزمات المكتب من أقلام و أوراق... الخ.

2-2-2 مصلحة تسيير المخزون : تقوم مصلحة تسيير المخزون بتسيير المخزون، وتقوم بعملية جرد لهذه المخزونات.

2-3 قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم قسم الشؤون الاجتماعية بتسيير الأنشطة الاجتماعية و الثقافية في المؤسسة و يتكون من مصلحين:

2-3-1 مصلحة الخدمات الاجتماعية: وهي المصلحة التي تشرف و تعالج الجانب الاجتماعي للعامل من خلال القيام بتأمينه لدى مصالح الضمان الاجتماعي لكي يتمكن من القيام بمهامه و هو مؤمن من كل الأخطار التي قد تصيبه سواء كانت حوادث ع أو مل أمراض مهنية و استفادته من منح و تعويضات أثناء كامل مدة العجز أو المرض و من جميع التأمينات الاجتماعية مثل المنح المدرسية .

2-3-2 مصلحة النشاط الرياضي و الثقافي: و هي المصلحة التي تشرف مباشرة على جميع الأنشطة الرياضية التي تتم طوال السنة الواحدة لصالح أبناء العمال و العمال كمكافأة لهم على المجهودات المبذولة طوال السنة و تتمثل في برجة رحلات سياحية خلال الأعياد المتسمية والموسم الاصطياف. أما الأنشطة الرياضية فتتمثل في برجة لقاءات في كرة القدم بين عمال الشركة و العمال التابعين لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لتوحيد العمال وإشعارهم بروح التضامن .

3- مديرية المالية و المحاسبة :

وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة و مدى مطابقتها للأهداف المسطرة، و إحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، و إمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري وتتكون من:

3-1 قسم المحاسبة: يشرف قسم المحاسبة على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي و يتكون من مصلحتين:

3-1-1 مصلحة المحاسبة العامة تسمح بالمتابعة اليومية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة و وضع الملاحظات اللازمة الخاصة بنشاطها و ذلك عن طريق التنفيذ اليومي للحسابات و وضع الميزانية وجدول حسابات النتائج.

3-1-2 مصلحة المحاسبة التحليلية: هي المصلحة التي تشرف مباشرة على تحليل جميع التكاليف.

3-2 قسم المالية: يشرف قسم المالية على التسيير المالي للمؤسسة وإعداد و متابعة الميزانية و يتكون من مصلحتين :

3-2-1 المصلحة المالية: و هي المصلحة التي تشرف مباشرة على متابعة الأوضاع المالية للمؤسسة .

3-2-2 مصلحة التحصيلات: تقوم بتحصيل جميع الأموال الناتجة عن النشاط التجاري مع المتعاملين الاقتصاديين و تتبع حركة انتقال الأموال بين البنوك مع فرض عقوبات جزائية مالية عن كل تأخير بالوفاء بالدين أو الإلتزامات تجاه المؤسسة مع تهديد هؤلاء المتعاملين (الزبائن) باللجوء إلى القضاء في حالة رفضهم تسديد مستحقاتهم.

4- مديرية الاستثمار التجاري

وتقوم هذه المديرية ب:

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن، التفريغ، والتخزين)

- تسيير أملاك الدولة المينائية

- متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائي والبحث عن الوسائل المناسبة لإدماجها بفعالية داخل المؤسسة.

و تتفرع هذه المديرية إلى:

1-4 قسم الشحن و التفريغ: تقتصر مهامها على الشحن والتفريغ و التخزين ، تكون من ثلاثة مصالح :

1-1-4 مصلحة الشحن و التفريغ: هي المصلحة المختصة والمشرفة على جميع عمليات الشحن و التفريغ

للسفن الراسية بمرأ الميناء أو التي تنتظر دورها للرسو ، وتتطلب عملية الشحن والتفريغ يد عاملة مؤهلة وغير

مؤهلة ، كما تتطلب آلات و رافعات لتنفيذ العمل المنشود. و عملية الشحن والتفريغ هي أهم عملية

في مفهوم النشاط التجاري كونها تمثل مجموعة السلع و البضائع التي تطلب شحنها و تفريغها بدل الكثير

من العناية والصرامة و الاحتراس أثناء العملية. كما تتميز بتنوع مصدرها كونها بضاعة خطيرة باهظة الثمن.

2-1-4 مصلحة التخزين: تأخذ على عاتقها البضائع المفرغة من البواخر و كذلك تلك المعدة للتسليم ،

كما تسهر على الاستخدام العقلاني للمساحات المعدة للتخزين ، وتراقب وترسل مستندات التخزين إلى

مصلحة الفواتير .

3-1-4 مصلحة الحاويات : و هي المصلحة المختصة على الإشراف الكامل على الحاويات الموجودة

داخل الميناء ومعرفة محتوياتها و فرزها.

2-4 القسم التجاري: ينظم مهام مصلحة الفواتير الأملاك و الإنشاءات المتخصصة يسهر على ترجمة وتطبيق

سلم الأثمان المعمول به، وينقسم إلى مصلحتين:

1-2-4 مصلحة الفوترة وأملاك الدولة: هي تلك الأملاك و الإنشاءات المتخصصة ومكلف بمتابعة دخول

السفن ، إنشاء الفواتير و مراقبة المستندات التي تساهم في إعدادها.

2-2-4 مصلحة الإحصائيات: تقوم بإعداد الدوريات الإحصائية.

3-4 خلايا مديرية الاستثمار التجاري : تضم مديرية الاستثمار التجاري الخلايا التالية:

4-3-1 خلية الدراسات والتخطيط: و هي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية و سنوية توضح فيها

نسبة النشاط التجاري لكل شهر مع إحصاء عدد ال سفن الراسية خلال الشهر الواحد و تحديد نوعية حمولة

كل سفينة على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع

مخططات تبين نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة و مقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور

الحاصل إذا وجد و توضح المخططات وضعية السنة المقبلة و تحدد فيها الأهداف و الأرقام

التي تهدف المؤسسة للوصول إليها و هذا عن طريق وضع احتمالات تقريبية.

4-3-2 خلية التسويق: و هي الخلية التي يتمحور دو رها الأول في التعريف بالميناء و دوره الجيواستراتيجي

بمنطقة الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط

و الجنوب الجزائري و ما يوفره من امتيازات تجعله الميناء الأمثل لعملية التصدير الاستيراد تتمثل

هذه امتيازات في الموقع الجغرافي ، التسهيلات الإدارية ، انخفاض نفقات الشحن و التفريغ ، وسائل

العمل المتطورة أماكن تخزين واسعة .

4-3-3 خلية المنازعات: و هي الخلية المختصة في المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل فهي قد تكون

منازعات ناتجة عن إخلاء أحد المتعاملين مع المؤسسة بالتزامات أو نتيجة اعتراض هذا المتعامل على ظروف العمل

أو الزيادات المالية أو على أي أشكال من شأنه أن يؤثر على صحة التعاملات التجارية .

5-مديرية قيادة الميناء :

وتقوم بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن خروجها ، تحويلها من مركز رسوها إلى آخر) و ، تأمين

الحدودالمينائية، وتتكون من قسمين :

5-1 قسم الملاحة: يشرف مباشرة على جميع البحارة النابيين لها و المزمون بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسئولهم المباشرين، و يلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار على حدة و درجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن لهؤلاء البحارة أن يتولى مهامهم في المؤسسة و هي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة و يتكون من:

5-1-1 محطة القاطرة: هو المكان المخصص فعليا لوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام بها و أثناء العودة من تنفيذ هذه المهام. حيث لا يجوز بل يمنع منعاً باتاً على أي سفينة أخرى مهما كان نوعها أن تتوقف في المكان المخصص للقاطرة لأنه يشكل عائق يحول عليها تنفيذ أعمالها بطريقة سليمة.

5-1-2 محطة سفينة الإرشاد: هو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة إرشاد المخصصة لنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء باعتباره المسؤول الأول على عملية إدخال و إخراج السفن و بدونها لا يمكن أن تتم العملية.

5-2 قسم الأمن : و يختص في حفظ الأمن من كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال، و حفظ الصحة و ذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، و تفادي بذلك كل أنواع الأمراض التي يصاب بها العامل أثناء توليه العمل. ويتفرع هذا القسم إلى:

5-2-1 قسم ضابط الميناء: و يشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة (حجم السفينة، طولها) لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف .

5-2-2 قسم حراس الميناء: وتتمثل مهامه في حراسة الميناء.

6 - مديرية الأشغال و الصيانة :

و هي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل و المتمثلة في توفير الإنارة، تعبيد الطرق ، النظافة و ، إزالة الأخطار التي تهدد السلامة للعمال.

أما الصيانة يقصد بها أن المؤسسة تمتلك عتاد و آلات تساعد على تنفيذ العمل بصفة منتظمة وسريعة، وعليه فإن هذه الآلات قد تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها لعطب، فيقوم عمال مؤهلون بعملية الإصلاح لتلك الآلات. تتكون هذه المديرية من:

6-1 قسم الصيانة : يقوم قسم الصيانة بتنسيق وتصميم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة و إصلاح

المعدات بالإضافة إلى استبدال المعدات و قطع الغيار، ويتكون من مصلحتين:

6-1-1 مصلحة الصيانة: وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات رفع و مناولة البضائع، وموقف

السيارات، و المعدات الميكانيكية.

6-1-2 مصلحة العتاد : تهتم مصلحة العتاد بتنظيم عمل مشغلي الآلات، وتوفير و مراقبة معدات المناولة.**6-2 قسم الأشغال:** يهتم قسم الأشغال بتنفيذ و مراقبة مشاريع تطو ير و تهيئة الميناء وأعمال الصيانة،

ويتكون من مصلحة الأشغال و الصيانة

6-2-1 مصلحة الأشغال و الصيانة: تشرف هذه المصلحة على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

المبحث الثاني : دور التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة ميناء مستغانم

المطلب الأول : إجراءات تطبيق حوكمة المالية في ميناء مستغانم

من اجل القيام بعملية حوكمة الميناء يجب تحديد الأهداف المتعلقة بهذه العملية وتمثل فما يلي :

1- تحديد أهداف حوكمة الميناء :

التأكد من كفاية الفصل بين الوظائف أي عدم جمع أكثر من وظيفة متعارضة في شخص واحد وفي أن واحد.

التأكد من تسجيل جميع التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين.

التأكد من صحة تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين .

2- مقاييس حوكمة الميناء :

1-2 قانون العمل : من أجل القيام بعملية حوكمة الميناء لا بد من الاعتماد على قانون العمل، حيث توجد

اتفاقيات جماعية تتضمن مجموع شروط التشغيل و العمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية

، و في هذا الصدد سيتم ذكر المادة 114 و المادة 120 من قانون العمل.

-تنص المادة 114 من قانون العمل على : الاتفاقية الجماعية إتفاق مدون يتضمن مجموع شروط التشغيل

و العمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية .الإتفاق الجماعي اتفاق مدون يعالج عنصرا معينا أو عدة عناصر

محددة من مجموع شروط التشغيل و العمل بالنسبة لفئة أو عدة فئات اجتماعية أو مهنية، و يمكن أن يشكل

ملحقا للاتفاقية الجماعية . تبرم الاتفاقيات و الاتفاقات الجماعية ضمن نفس الهيئة المستخدمة بين المستخدم

و الممثلين النقابيين للعمال . كما تبرم بين مجموعة مستخدمين أو منظمة أو عدة منظمات نقابية تمثيلية للعمال من جهة أخرى . تحدد تمثيلية الأطراف قي التفاوض طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون¹.

-تنص المادة 120 من قانون العمل على "تعالج الاتفاقيات الجماعية التي تبرم حسب الشروط التي يحددها

القانون ، شروط التشغيل والعمل و يمكنها أن تعالج خصوصا العناصر التالية:

- 1- التصنيف المهني.
- 2 - مقاييس العمل بما فيها ساعات العمل و توزيعها.
- 3 - الأجور الأساسية الدنيا المطابقة.
- 4 - المكافآت المرتبطة بالإنتاجية و نتائج العمل.
- 5- كفاءات مكافأة فئات العمل المعنيين على المردود.
- 6- فترة التجريب و الإشعار المسبق .
- 7- مدة العمل الفعلي التي تضمن مناصب العمل ذات التبعات الصعبة أو التي تتضمن فترات التوقف عن النشاط.
- 8- إجراءات المصالحة في حالة وقوع نزاع جماعي في العملة .
- 9 - ممارسة الحق النقابي .
- 10 - مدة الاتفاقية و كفاءات تمديدها أو مراجعتها أو نقضها² " .

¹ CODE du TRAVAIL: Recueil de textes législatifs et Réglementaires, Edition corrigée et mise à jour, augmentée d'annotations, Berti édition, Algérie, 2ème Edition, 2003, p p : 70- 71.

2-2 فحص الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

يتم فحص الهيكل التنظيمي من أجل التأكد أن الأجور المدفوعة تناسب مناصب عمل موجودة فعلا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

3-2 استمارة التدقيق الداخلي :

يتم القيام بملا استمارة التدقيق الداخلي التي تتعلق بمجموعة من الأسئلة الخاصة بأهداف عملية تدقيق أجور المستخدمين. تمثل الإجابة " نعم " نقاط القوة، تمثل الإجابة " لا " نقاط الضعف كما يتم تسجيل جميع الملاحظات المتعلقة بهذه العملية.

وقد تم الاعتماد على الملحق رقم (01) من أجل القيام بهذه العملية و التي تمت على مستوى إدارة الموارد البشرية والتكوين والوسائل و مختلف الأقسام والمصالح التابعة لها، وكذا على مستوى إدارة المالية و المحاسبة.

1-3-2 التأكد من كفاية الفصل بين الوظائف

من أجل القيام بتدقيق الأجور لا بد من التأكد من تقسيم العمل و عدم جمع أكثر من وظيفة متعارضة في شخص واحد و في آن واحد والجدول التالي يلخص الوظائف و المستخدمين المعنيين هذه الوظائف.

الجدول رقم : (02) الفصل بين وظائف المستخدمين

المستخدمين المعنيين	الوظائف
---------------------	---------

² CODE du TRAVAIL, Op. cit, p p : 74- 75

مديرية المالية و المحاسبة	مصلحة المستخدمين	مصلحة الأجور	قسم المستخدمين و التكوين	إدارة الموارد البشرية والتكوين ووسائل	الإدارة العامة	
					X	1- الموافقة على خروج و دخول المستخدمين .
					X	2- تحديد مستويات الأجور.
					X	3 - ترخيص أقساط التأمين .
	X					4 - تحديث الملف الدائم.
			X			5 - الموافقة على ساعات المتداومة.
	X					6 - إعداد الأجور.
X						7- التحقق من الحسابات.
X				X		8 - الموافقة النهائية على الأجور بعد إعدادها.
						9 - إعداد كشوف الأجور.
						10 - توزيع الأجور.
				X	X	11.
X						12- مقارنة البنك بين حساب بنكي و الأجر.
			X			13 - مركزية الأجور.
		X				14- تحديد الملفات الفردية للمستخدمين.
		X				15- مقارنة دورية بين يومية الأجور مع الملفات الفردية.
					X	16 ترخيص التسبيقات .

2-3- التأكد من تسجيل جميع التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

يتم التأكد من تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين من خلال الإجابة على الأسئلة التي

يلخصها الجدول التالي :

الجدول رقم(03): تسجيل التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة			الأسئلة
الملاحظات	لا	نعم	

<p>تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p>		<p>X</p>	<p>1- هل الأجور المحددة في حساب بنكي معين ؟ إذا نعم، هل تصفية هذا الحساب يتم فحصه بصورة منتظمة من طرف شخص مستقل من إعداد الأجور؟</p>
		<p>X</p>	
		<p>X</p>	
<p>- تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p>		<p>X</p>	<p>2- هل توجد قائمة ل : - مختلف الاقطاعات الأجور (النظام الاجتماعي)؟</p>
		<p>X</p>	<p>- المنح و غيرها من المزايا الممنوحة للمستخدمين؟</p>
	<p>X</p>	<p>X</p>	<p>- إذا نعم، هذه القوائم تحدد وتيرة دفع المنح؟ - هل تستخدم لتمويل التكاليف ذات الصلة؟</p>
		<p>X</p>	<p>3- إذا تم إدخال هذه المعطيات في ملف دائم بالاعتماد على الإعلام الآلي فهل يتم تحديث الملف بانتظام؟</p>
<p>- تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p>			<p>4- هل يتم مقارنة مختلف التكاليف بانتظام؟</p>
			<p>5- هل اليومية الإجمالية للأجور هي متقاربة مع الشهر السابق، و هل الفارق تم شرحه؟</p>
<p>- تتم من طرف مصلحة المستخدمين</p>	<p>X</p>		<p>6- هل يتم تسجيل كل التغيرات التي تتم على مستوى الأجور؟</p>
	<p>X</p>		<p>7- المعلومات الضرورية لحساب العطل</p>

<p>- تتم من طرف مصلحة المستخدمين</p>	<p>X</p>		<p>مدفوعة الأجر تبقى: -لفترة سابقة . -لفترة جارية . هل يتم طلبها من قبل مصلحة الأجر؟ 8-هل تملك مصلحة الأجر الوسائل من أجل فحص الغيابات؟ -انعكاساتها على الأجر؟</p>
--------------------------------------	----------	--	---

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة، استنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم، التاريخ .

2-3-التأكد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين حقيقية :

يتم التأكد من حقيقة التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين من خلال الإجابة على الأسئلة الظاهرة في

الجدول التالي:

<p>-تتم من طرف مصلحة المستخدمين</p> <p>-المؤسسة لا توافق على التسبيقات الفردية.</p> <p>-يتم تحويل الأجر إلى حسابات المستخدمين من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p> <p>-يتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة</p> <p>-لا توجد أي حالة مسجلة.</p>	<p>X</p> <p>X</p> <p>X</p> <p>X</p>	<p>5 - هل تتم الموافقة على تغيير الملفات لإعداد الأجر من طرف مسؤول؟</p> <p>6- هل مجموع الساعات مدفوعة الأجر متقاربة مع مجموع ساعات العمل؟</p> <p>7 - تسبيقات الحسابات هل هي متقاربة مع قائمة المستخدمين؟</p> <p>8 - عند دفع الأجر نقدا:</p> <p>هل يتم فحص بطاقة تعريف المستفيد؟</p> <p>-الأجر غير المصرح بهاهل تخضع لمراقبة؟</p> <p>9- في حالة تغيير في الحساب البنكي للمستخدمين هل يتم الطلب تقديم وثيقة من البنك تثبت رقم حسابه الجديد؟</p> <p>10 - عند دفع الأجر لأشخاص آخرين غير المستفيدين هل يوجد توكيل مكتوب؟</p> <p>11- عند دفع الأجر لأشخاص آخرين غير المستفيدين هل يوجد توكيل مكتوب؟</p>
---	-------------------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة، إستنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم .

2-3-4 التأكد من صحة تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين :

الجدول رقم (05): صحة تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة		الأسئلة	
الملاحظات	لا		نعم
تتم من طرف مديرية الموارد البشرية ومصلحة المستخدمين والتكوين.		X	1- هل تخضع كشوف الأجور لمراقبة مستقلة على الأقل عن طريق العينة للتحقق من أن الأسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة ؟
تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		X	2- التكاليف المتعلقة بالأجور هل هي قواعد متقاربة بصورة منظمة ؟
تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة			3- تغطية التكاليف المستحقة على الاجور هل هي متقاربة مع التكاليف الفعلية؟
الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة		X	4- اذا كانت هناك مقارنة تتم عن طريق الحاسوب ، فهل الفروقات غير العادية المكتشفة تخضع للبحث والتصحيح؟

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة، إستنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم.

2-3-5 التأكيد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين هي صحيحة الإسناد، التجمع والتمركز :

يتم التأكيد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين هي صحيحة الإسناد، التجمع و ، التمرکز من خلال الإجابة على الأسئلة التي يلخصها الجدول التالي :

الجدول رقم(06): إسناد تجمع، و تمرکز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة		الأسئلة
الملاحظات	لا نعم	
-تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة .		1- هل إسناد التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالأجور خاضعة لرقابة مستقلة ؟
-تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة .		2- تستند هذه الرقابة إلى : - المحاسبة العامة ؟ - المحاسبة التحليلية ؟
-تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		- التكاليف المرتبطة بالأجور هل هي متقاربة الأسس دوريا ؟
- تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		3- هل تجميع يومية الأجور خاضعة للرقابة بشكل دوري ؟
- تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		4- هل يتم استخدام الدفاتر التالية : - دفتر الأجور ؟ - دفتر دخول و خروج المستخدمين ؟ - دفتر دخول و خروج المستخدمين ؟

<p>- لا توجد يد عاملة أجنبية في المؤسسة</p> <p>- الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة</p>	<p>- دفتر اليد العاملة الأجنبية؟</p> <p>- دفتر العطل؟</p> <p>5- إذا توجد رقابة عن طريق الحاسوب ، هل الأخطاء المكتشفة تخضع إلى فحص ومعالجة؟</p>
--	--

المصدر : من إعداد الطالبة الباحثة، استنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم

2-التأكد من صحة المعلومات :

بعد القيام بملاأ استمارة تدقيق الأجور،تم التأكد من مدى صحة المعلومات و ذلك عن طريق الفحص و التحري ميدانيا على مستوى كل من الإدارة العامة، إدارة الموارد البشرية و الوسائل والتكوين ومختلف الأقسام و لمصالح التابعة لها،و إدارة المالية و المحاسبة، و هذا من أجل ضمان و التأكد من مصداقية المعلومات و تقييم إجراءات نظام الأجور المعمول بها على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني : تقييم الحوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم

1- تحديد نقاط القوة :

1- بالنسبة لكفاية الفصل بين الوظائف

-الموافقة على دخول و خروج المستخدمين .

-تحديد مستويات الأجور .

-ترخيص أقساط التأمين .

-تحديث الملف الدائم .

-الموافقة على ساعات العمل .

-إعداد كشوف الأجور .

-توزيع كشوف الأجور .

1-2 بالنسبة لتسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-مختلف اقتطاعات الأجور (النظام الاجتماعي) .

-المنح و غيرها من المزايا الممنوحة للمستخدمين .

-يتم إدخال هذه البيانات في ملف دائم بالاعتماد على الإعلام الآلي و يتم تحديثها بانتظام.

1-3 بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- صورة شمسية .

- نموذج التوقيع .

-الحالة الاجتماعية .

-تاريخ الالتزام .

-عقد العمل .

- .العمليات التالية تخضع لإذن من مسؤول في الإدارة العامة :

-توظيف .

-إنهاء علاقة العمل .

-تغيير في الأجور .

-توجد حماية لملفات العمال اليدوية .

4-1 بالنسبة إلى تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين :

-التكاليف المتعلقة بالأجور هي قواعد متقاربة بصورة منتظمة.

-يتم مقارنة تغطية التكاليف المستحقة على الأجور مع التكاليف الفعلية.

5-1 بالنسبة إلى إسناد تجميع وتمرکز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-إسناد التكاليف و الإيرادات تتم من طرف محافظ الحسابات (رقابة خارجية) .

-تستند هذه الرقابة إلى المحاسبة العامة و إلى المحاسبة التحليلية .

-رقابة تجميع يومية الأجور تتم بشكل دوري؛ -توجد الدفاتر القانونية التالية :

- دفتر دخول و خروج المستخدمين .

- دفتر العطل السنوية .

- سجل طب و سلامة العمل .

- سجل حوادث العمل .

2 - تحديد نقاط الضعف :

1-2 بالنسبة إلى تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-المعلومات اللازمة لحساب العطل مدفوعة الأجر متبقية:

-لفترة سابقة .

-لفترة جارية .

-مصلحة الأجور لا تملك وسائل فحص لمعرفة الغيابات .

2-2 بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-البيانات الدائمة للملف الآلي ليست متقاربة بانتظام مع الملف الفردي .

- الملف الآلي للمستخدمين غير محمي عن طريق إنشاء كلمات سر .

- هناك دفع أجور مقابلة لعدد من مناصب العمل خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة و خارج الإنتاج

(حوالي 34 منصب عمل) .

2-3 بالنسبة إلى تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- كشف الأجرور لا تخضع لرقابة داخلية مستقلة، على الأقل عن طريق العينة، للتحقق من أن الأسس والمعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة.

2-4 بالنسبة إلى إسناد تجميع و تمركز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- لم يتم اختيار برمجيات بشكل دوري لتحسين الرقابة على تجميع يومية الأجرور .
- لم يتم القيام على الرقابة السابقة المعالجة عن طريق الإعلام الآلي من أجل تصحيح الأخطاء المكتشفة.

2-5 ساعات العمل الإضافية :

- بالنسبة إلى ثلاثة الفصول الثلاثة الأولى لعام 2011، هناك حجم كبير من الساعات الإضافية التي تقابل حجم كبير من أيام عطل مدفوعة الأجر كما يلي:
- مجموع 56815 ساعة إضافية بمبلغ 11.054.691,68 دج .
- بالنسبة إلى الموظفين الدائمين: مجموع 5.597 يوم .
- بالنسبة إلى الموظفين غير دائمين: مجموع 30.426 يوم بدون أجر .
-مجموع 4125 يوم المقابلة للحصول على تعويض نقدي يقدر بـ 2.158.481,00 .

المطلب الثالث : التوصيات و الاقتراحات المتعلقة بحوكمة مؤسسة ميناء مستغانم

1- بالنسبة لكفاية الفصل بين الوظائف :

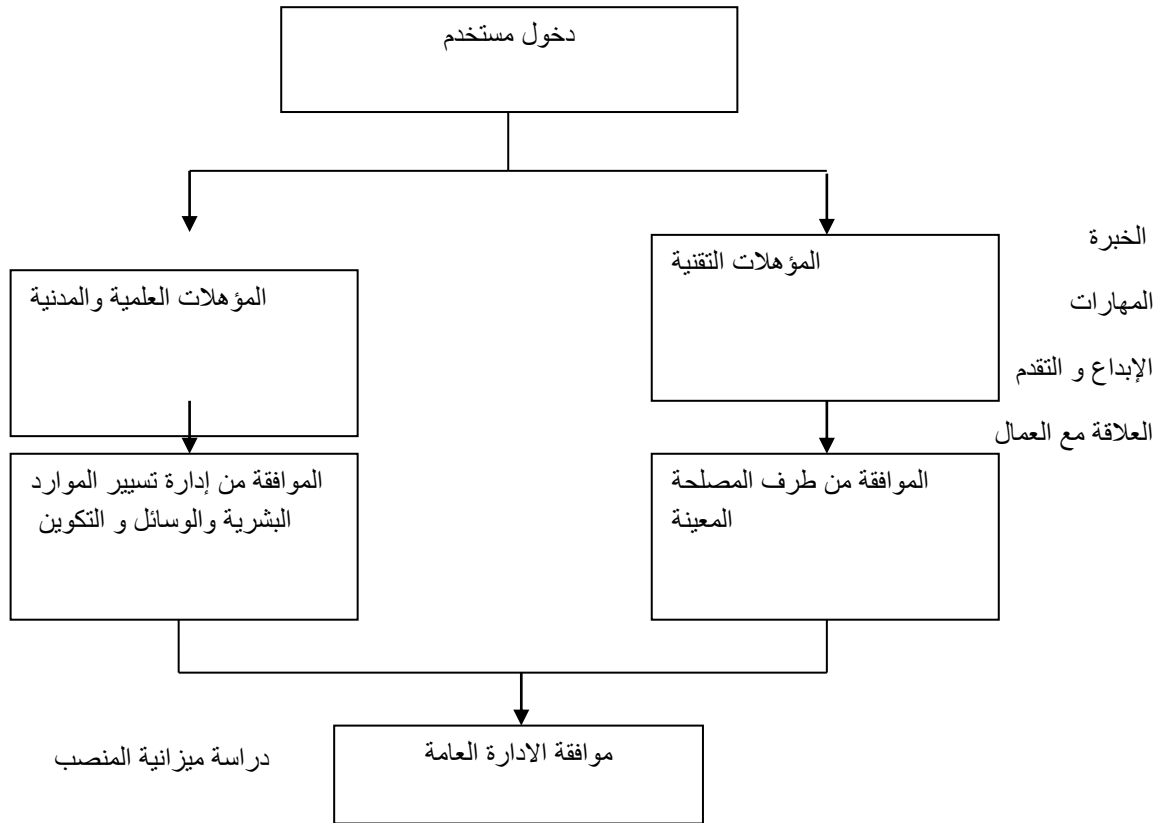
-مقاربة ساعات العمل .

-إعداد كشوف الأجور .

-توزيع الأجور .

أما بالنسبة للموافقة على دخول و خروج المستخدمين فينصح تتم أن هذه العملية من طرف كل من مديرية الموارد البشرية والوسائل والتكوين، و المصلحة المعنية أي المصلحة التي تحتاج إلى عامل، بالإضافة إلى المديرية العامة كما يلخصه الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : مراحل الموافقة على دخول مستخدم

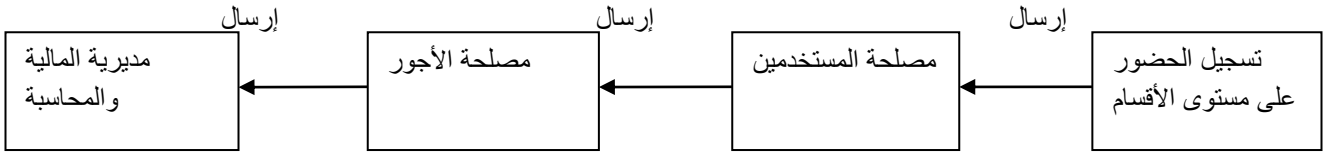


المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة

2- بالنسبة إلى تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- من الأفضل أن يتم حساب العطل المدفوعة (لفترة سابقة و لفترة جارية) من طرف مصلحة الأجور
ينصح بإعداد إجراءات تسمح لمصلحة دفع الأجور بمعرفة جميع الغيابات وانعكاساتها على الأجور، و ذلك
من خلال إرسال نسخة من ورقة الحضور (ملحق رقم 02) إلى كل من مصلحة المستخدمين، مصلحة الأجور،
مديرية المالية والمحاسبة و هذا حتى تكون مصداقية في نوعية المعلومات المقدمة من أجل إعداد كشوف الأجور و
يوضح الشكل الموالي مسار تدفق المعلومات المتعلقة بحضور المستخدمين كما يلي:

الشكل رقم (03) : تدفق المعلومات المتعلقة بحالة حضور أو غياب المستخدمين



المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة

3- بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- ينصح بمقارنة البيانات الدائمة للملف الإعلام الآلي بانتظام مع الملف الفردي .
- ينصح بإجراء إعداد كلمة سر من أجل حماية ملف الإعلام الآلي المتعلق بالمستخدمين من الوصول إليه
وذلك عن طريق إعداد إجراءات كلمة السر كما يلي:
- يجب أن تتكون كلمة سر من 8 أحرف على الأقل .
- يجب أن تحتوي على رقمين على الأقل .

- يجب أن تحتوي على بعض علامات الضبط .

4- بالنسبة إلى تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- ينصح بإخضاع كشوف الأجور إلى مراقبة داخلية مستقلة، على الأقل يقطر عن العينة ، للتحقق من أن الأسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة.

5- بالنسبة إلى إسناد تجميع و تمرکز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- ينصح باختيار دوري لبرمجيات الأجور لتحسين الرقابة على تجميع يومية الأجور .
- يفضل أن تتم الرقابة السابقة عن طريق الإعلام الآلي من أجل تصحيح الأخطاء المكتشفة.

6- ساعات العمل الإضافي :

بالتشاور مع الأطراف المعنية، ينصح بإنشاء تنظيم عمل يسمح بتحسين توزيع العمل و تحسين تسيير حجم الساعات الإضافية، و ذلك عن طريق إنشاء فريق عمل يقوم بمهامه في أوقات العمل العادية بدلا من إضافة ساعات عمل إضافية و التي تكلف مؤسسة ميناء مستغانم أموالا ضخمة.

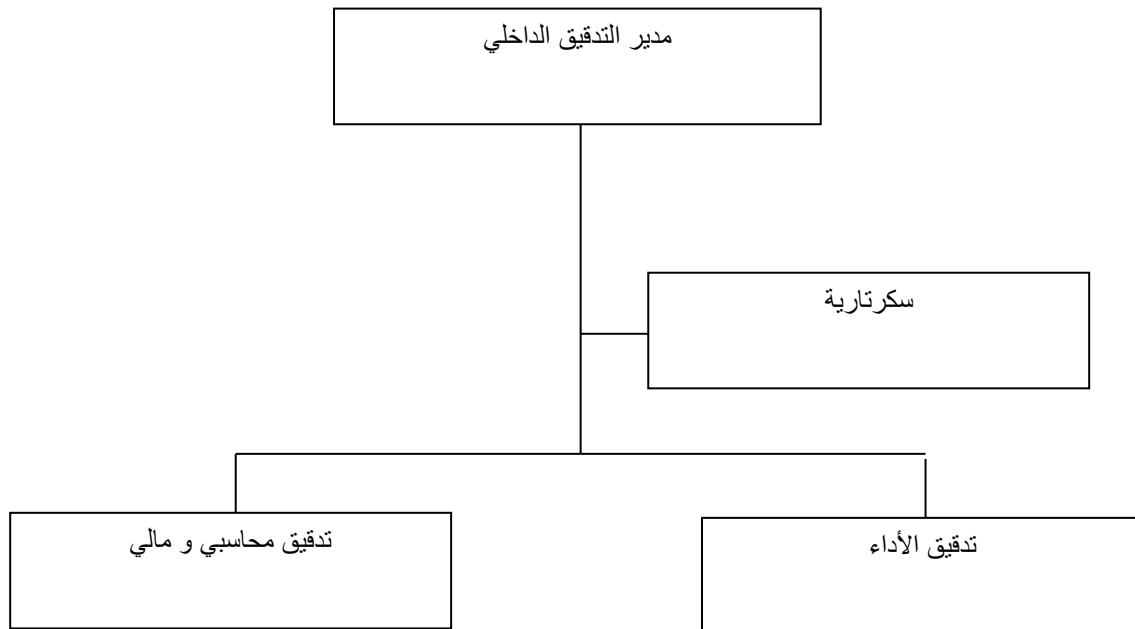
المبحث الثالث : تقييم النظام المحاسبي في مؤسسة مستغانم وأثره في اتخاذ القرار

المطلب الأول : النظام المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم

1- الوضع المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم :

امثالاً لدليل التدقيق الداخلي الذي أعدته شركة تسيير الموانئ فإن وظيفة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم هي وظيفة تابعة مباشرة للإدارة العامة، مما يضمن استقلالية و موضوعية المدقق الداخلي عند أدائه لمهامه . و من أجل تسهيل عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم يتم اقتراح هيكل تنظيمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي



المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 2016-5-21

2- العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم :

- يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بتقديم جميع التقارير الخاصة بعمليات التدقيق إلى المديرية العامة.

- يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بمساعدة جميع المديريات، الأقسام، والمصالح من أجل تطوير

الأداء و تحسين العمل.

3- علاقة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم مع التدقيق الخارجي :

- يتأكد المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم من مدى تطبيق التوصيات و الإرشادات التي قام بها المدقق

الخارجي، أثناء قيامه بتدقيق حسابات المؤسسة.

- يعتمد المدقق الخارجي على تقارير التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم من أجل إبداء رأيه في

مجال معين.

4- مجال التدخل :

- تمارس وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم بدون قيود أثناء تدخل المدقق الداخلي، حيث

كل الأنظمة، العمليات، الأنشطة المتواجدة على مستوى هذه المؤسسة تخضع لعملية التدقيق الداخلي.

5- أخلاقية المهنة :

عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم تتوفر لدى المدقق مجموعة من الخصائص منها :

- النزاهة والاستقامة .

- الموضوعية .

- الاستقلالية .
- الثقة و السرية .
- الكفاءة المهنية .

المطلب الثاني : دعم حوكمة ميناء مؤسسة مستغانم بخلية تدقيق داخلي

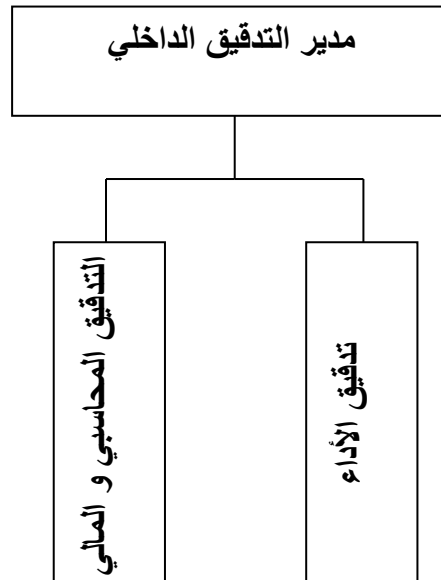
1- مهمة التدقيق المحاسبي و المالي :

يقوم المدقق المحاسبي والمالي بفحص مصداقية وصحة وشرعية و عدالة المعلومات المحاسبية و المالية وفقا لمبادئ

المحاسبة المقبولة عموما، و الأساليب المستخدمة لتحديد قياس نشر هذه المعلومات.

2 - الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي :

الشكل رقم (05): الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي



المصدر : خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم، 2012- 05- 21.

3-تنظيم العمل :

- التأكد من التسجيل المحاسبي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما .
- التأكد من التسجيل الصحيح لجميع العمليات لكل دورة محاسبية .
- التأكد من صحة وتوزيع الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالدورات المحاسبية الأخرى .
- دراسة سبل الحفاظ على الأصول و التحقق من وجودها.
- التحقق من تنظيم الأوضاع المالية في إطار الجوانب المالية و المحاسبية و الاقتصادية فحص العمليات و البرامج من أجل التأكد من أن النتائج متناسقة مع الأهداف المسطرة لها .

4-المسؤوليات :

- تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق .
- احترام البرنامج السنوي للتدقيق الداخلي على مدار العام .
- المحافظة على الوسائل الموضوععة تحت تصرفها .
- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

5-علاقة المدقق المحاسبي و المالي مع الهياكل الأخرى :

- تقديم التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي .
- يعمل بالتنسيق و التعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير و تحسين العمل .

6 -مؤهلات المدقق المحاسبي و المالي :

- التعليم العام: شهادة جامعية في المحاسبة و المالية .
- التكوين المهني: التدقيق المحاسبي و المالي، معايير IAS/IFRS .

-الخبرة المهنية: الحد الأدنى 5 سنوات في المحاسبة و المالية 7 .

7- شروط العمل :

-المهارات البدنية: حدة البصر والسمع، و حالة بدنية جيدة .

-المهارات العقلية: العمل الجاد، القدرة على الاتصال والتنظيم، الفكر التحليلي و التركيبي .

8- مقاييس التقييم :

-الانتهاء من مهام التدقيق المحاسبي و المالي في الوقت المناسب .

-تقديم توصيات بناءة .

-الامتثال للقوانين و أخلاقيات المهنة.

المطلب الثالث :دعم حوكمة ميناء مؤسسة مستغانم بمدقق الاداء

1-مهمة مدقق الأداء

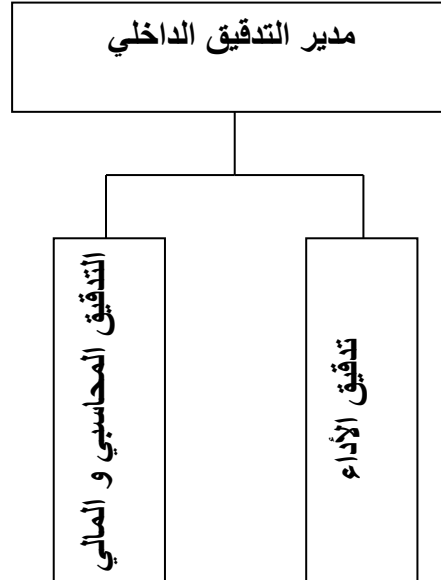
يقوم مدقق الأداء بفحص و تقييم أنشطة المؤسسة من أجل المساعدة في القيام بالمسؤوليات على أحسن

وجه، وكشف القصور أو الضعف أو الأخطاء التي قد تحدث، و اقتراح الخطوات لتصحيحها لمساعدة

الإدارة في أداء مسؤولياتها بكفاءة و فاعلية.

الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء

الشكل رقم (06): الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء



المصدر: خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم، 2012-05-05 -

2- تنظيم العمل

- فحص و تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وفقا للسياسات الخطط، الإجراءات،

القوانين و اللوائح .

-التحقق من أن السياسات و الإجراءات تتناسب مع :

- الاستخدام الكفاء و الاقتصادي للموارد

-تحقيق الأهداف المسطرة.

-تقييم درجة تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان الفصل مع

المسؤوليات التالية

- التحليل و البرمجة

-إدخال البيانات

- الحفاظ و تخزين البيانات .

-تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية لأجهزة الإعلام الآلي عن طريق التحقق من النقاط التالية :

-إنشاء وثائق كاملة لجميع البرامج،

- تغيير البرامج خاضع لفحص و إذن

- إنشاء و صيانة أدلة كاملة من العمليات لتوجيه العمال و غيرهم من المشاركين في هذا النظام

-بعد الانتهاء من كل عملية تدقيق، يقوم مدقق الأداء بتقديم تقريره إلى مدير التدقيق الداخلي

-4المسؤوليات

-تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق الداخلي؛

-احترام البرنامج السنوي على مدار العام.

-توفر السرعة القصوى و الاجتهاد في أداء مهامه .

- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

5-علاقة مدقق الأداء مع الهياكل الأخرى

-تقديم التقا رير إلى مدير التدقيق الداخلي و ، إعلامه بكل الصعوبات التي واجهها، مع تقديم اقتراحات من أجل التطوير.

-يعمل بالتنسيق و التعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير و تحسين العمل

6-مؤهلات مدقق الأداء

- التعليم العام: مهندس دولة في الإعلام الآلي، ونظام المعلومات و الشبكات .
- التكوين المهني: التدقيق الداخلي، مناجمت، تسيير و إدارة قواعد البيانات .

7- شروط العمل

- المهارات البدنية: حدة البصر و السمع، حالة بدنية جيدة .
- المهارات العقلية: العمل الجاد، القدرة على الإتصال والتنظيم، الفكر التحليلي و التركيبي

8- مقاييس التقييم

-الانتهاء من مهام تدقيق الأداء في الوقت المناسب

-تقديم توصيات بناءة

- الامتثال للقوانين و أخلاقيات المهنة

المطلب الثاني دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الحوكمة في ميناء مستغانم

من أجل دراسة هذا المحور لابد من التعرض أولاً لفلسفة الحوكمة في الجزائر وإطارها المنظم .

- إطار الحوكمة في الجزائر: رغبة منها في التكامل مع الاقتصاد العالمي وضبط بيئة الأعمال فيها، قامت الجزائر بإجراءات كان الغرض منها بناء صرح الحوكمة، حيث انعقدت في جويلية 2007 أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات"، جمع كل الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات من القطاع العام والخاص وانتهى بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات (GOAL08) تعمل جنباً إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، كما تبلورت خلاله فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد

الفريق التنفيذي

إن تبني قواعد الحكم الراشد يسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية التي تعاني إما من تمييعها أو تركيزها المبالغ فيه، والذي يؤدي إلى زرع بذور الأزمات الداخلية سواء لدى الفريق التنفيذي أو بينه وبين المساهمين .

-كيف تعالج مشكلة الاستخلاف؟ قد لا تستطيع المؤسسة تجاوز عقبة غياب المؤسسة بسهولة لعدة أسباب كعدم استعداد الورثة، غموض وضعية الأملاك وغياب الهياكل الداخلية الدائمة للمؤسسة بسبب تركيز السلطات. ويتم القضاء على هذه الوضعية من خلال : إدماج وتحسيس المالكين في المؤسسة من الجيل الثاني بضرورة تحمل المسؤولية تدريجياً لأنهم مطالبون باتخاذ القرارات في المؤسسة لاحقاً . استدامة الهياكل التنفيذية وإدخال كفاءات خارجية عن نواة العائلة؛ .تحديد إجراءات تنازل المؤسسة خارج نواة العائلة. وحتى تتمكن الحوكمة من حل هذه المشاكل وغيرها من تلك التي تعترض المؤسسة الجزائرية، يجب على هذه الأخيرة البدء بتقييم وضعيتها ومعرفة مواطن الضعف فيها والتأهب لتطبيق مبادئ الحوكمة..

-الإدارة الجبائية

مع مرور الوقت توسعت علاقة الحذر لدى المؤسسة الجزائرية ومنها الخاصة مع الإدارة الجبائية، والحل إتباع الشفافية والتراصة في الإفصاح عن الحسابات وهو ما يعد عنصراً أساسياً يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء.

إن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة، وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة

الإعلان بشكل واضح عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية؛

الخاتمة العامة

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي اعقبت الازمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات ومفهومها جديد يختلف من دولة الى اخرى وفقا للاختلاف القوانين ولا يوجد نموذج معياري يطبق في جميع الدول بل يختلف وفقا للظروف الاقتصادية القانونية والاجتماعية لكل دولة كما يتطور مع تطور العولمة ومستجداً فقد ظهر هذا المفهوم بشكل

اساسي لمعالجة مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الادارة وانتشار سلسلة الفضائح و الازمات المالية للمؤسسات العالمية وما احتوت عليه من فساد اداري .

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الازمات المالية وما لها من

مساهمة في اتخاذ القرارات المالية من خلال الشفافية و الإفصاح.

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة خاصة لأجل

الاندماج في السوق العالمي حيث انه جاء في اطار الاستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على

المستوى العالمي ولاسيما ابرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الارووبي وانضمامها المرتقب لمنظمة

التجارة العالمية فلا يمكن للنظام المحاسبي المالي ان يطبق في مؤسسات تفتقر الى كوادر بشرية مختصة في

هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولا سيما افتقارها الى مسيرين يعون الاهمية البالغة من

الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة.

وللإجابة عن اشكالية الدراسة ولمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات

واختبار الفرضيات قمنا بالدراسة في المؤسسة المينائية لمستغانم.

نتائج البحث

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي :

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في حماية حقوق اصحاب المصالح الاخرين من خلا المسؤوليات

الاجتماعية التي تتحملها الشركات ومساهمتها في دفع التنمية المستدامة و العمل على مكافحة الفساد

ضعف الشفافية والإفصاح ادى الى ظهور مشاكل كبيرة الت تمز بمصالح المؤسسة

محاربة الفساد في المؤسسات يحتاج الى تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد

تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي

ان اعادة الثقة في معلومات محاسبية المفصح عنها في قوائم المالية والتقارير المالية يقوم على اتباع مجموعة من معايير وهو ما قامت به الجزائر من خلال اعداد النظام المحاسبي المالي الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني فلسفة الحوكمة التي تؤهلها الى الدخول الى اقتصاد السوق.

من اجل ترسيخ اسس النظام المحاسبي المالي لتحقيق المصدقية والشفافية يجب على مختلف انواع وإشكال الفساد المالي والاقتصادي الذي يهدد اقتصاد الجزائر.

مناقشة الفرضيات :

تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي يراقب جميع الاطراف المتفاعلة معها وذلك من خلال تحديد العلاقة بينهم مع مراعاة حقوق المساهمين وكذلك الاشراف على ادارة المخاطر لتحسين اداء الشركة وبالتالي الوصول الى اهداف مسطرة

تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في جودة المعلومة المحاسبية في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

نظرا لتطبيق مؤسسة الميناء للنظام المحاسبي المالي الذي ساعدنا على التطبيق الفعال لحوكمة الشركات جعلها تحقق اهداف مسطرة

توصيات البحث :

ان التوصيات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب الاخذ بها بعين الاعتبار من طرف مؤسسة ميناء مستغانم تتمثل فيما يلي :

يجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وذلك بتخصيص محاضرات وندوات في مجال الحوكمة .

- تحقيق العدالة بين المساهمين في الحصول على المعلومات .

- يجب توسيع دائرة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الجزائرية
- يجب دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور اصحاب المصالح وهذا بقيام الشركات بالدعم المالي والمعنوي للتطبيق الجيد للشفافية والإفصاح

افاق البحث :

لقد تناولنا في بحثنا هذا مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

ولهذا من افاق هذا البحث مايلي :

- دور حوكمة الشركات في الرفع من اداء المؤسسات الاقتصادية
- تقييم وضعية الشفافية والإفصاح بالمؤسسات الجزائرية اعتمادا على المؤشرات الدولية انطلاقا من قواعد حوكمة الشركات

-اثر حوكمة الشركات على النظام المحاسبي المالي

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1 طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011، ص 27
- 2 عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007، ص. 23, 24
- 3 عبيد سعيد المطيري مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة دار المريخ المملكة العربية السعودية 2004 ص 107
- 4 مصطفى طويل النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد scf دار الحديث للكتاب الجزائر 2010 ص: 6
- 5 بوبعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2 1999 ص 19 .
- 6 لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق للنظام المحاسبي المالي متيجه للطباعة الجزائر 2011، ص 3.
- 7 علاوي لخضر، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجه للطباعة، براق، الجزائر، 2010
- 8 رضوان محمد العناتي - مبادئ المحاسبة وتطبيقاته الجزء الأول - دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان الاردن، بدون سنة النشر، ص 42
- 9 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة - تحليل القوائم المالية - دار المسيرة، عمان الأردن ط 02، 2009، ص 29.

- 10 محمد أبو ناصر، جمعة حميدات - معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية - مطابع الدستور التجارية عمان الأردن ، 2008
- 11 محمد مطر، موسي السويطي - التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس العرض الإفصاح - دار وائل للنشر عمان الأردن ط 2 , 2008, ص344
- 12 السيد عطا الله السيد النظريات المحاسبية دار الراية للنشر عمان الأردن ط 01 , 2009 , ص163
- 13 عباس مهدي الشيرازي - نظرية المحاسبة، ط 1 - ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1990، ص 194
- 14 كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 29
- 15 نعيم حسين دهمش- لقوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما-، دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن، 1995، ص 23
- 16 رضوان حلوة حنان ، "تطور الفكر المحاسبي"، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان ، الأردن، ص198
- 17 حسين القاضي و مأمون حمدان - ، نظرية المحاسبة"- الدار العلمية الدولية، عمان ، الأردن، ص776
- 18 محمود أحمد إبراهيم- المحاسبة المالية - مكتبة دار والثقافة عمان الأردن 1998 ، ص 45

الاطروحات ومذكرات :

- 1 ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2009 - 2008، ص 64-70
- 2 - محمد جميل حبوش، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين و مدراء شركات المساهمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة و التمويل الجامعة الاسلامية ،غزة،، 2007، ص :31
- 3 - ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ، 2009
- 4 فاتح غلاب تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية مذكرة لتيل شهادة الماجستير تخصص ادارة الاعمال والاستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف 2010-2011
- 5 - عهد علي سعد_ الاثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة مهنية ميدانية مذكرة الماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد قسم المحاسبة سوريا 2009 ص 24
- 6 زهاء ديوب ، الحوكمة (الادارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، مذكرة ماجستير - ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 2009-2010، ص9
- 7 طارق حمزة - دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
- 8 - فرع النقود و المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004، ص138

- 9 عبد القادر بكحيل - اهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (las /ifrs) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007، ص60
- 10 حواس صلاح - التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية - أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية
- 11 و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2008 - 2007، ص182-183
- 12 جرد نور الدين،- نحو إطار متكامل موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول حالة النظام المحاسبي الجزائري مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2009 / 2008، ص141-142
- دورات تدريبية والملتقيات العلمية**
- 1 عثمان وشعابنة، النظام المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات واثره على بورصة الجزائر الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر يومي 6-7 ماي 2012، ص4
- 2 بن ثابت علال عبيد نعيمة الحوكمة في المصارف الاسلامية مداخلة مقدمة الى اليوم الدراسي حول التمويل الاسلامي واقع و تحديات جامعة عمار ثلجي الاغواط الجزائر 9 ديسمبر 2010 ص 5
- 3 - زهاء ديوب، حوكمة الادارة الرشيدة (وفرص تطبيقها المنظمات السورية، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سوريا ، 2012 . - ص 2

- 4دبلة فاتح وآخرون، السوق المالي ودور حوكمة الشركات في تحسين نوعية المعلومة المالية والمحاسبية المعروضة،مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي السوق المالي بين النظري والتطبيق في اطار تجاوب الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية،قسم العلوم التجارية جامعة عنابة،الجزائر يومي 21-22اكتوبر2008،ص: 6
- 5بن الزاوي عبد الرزاق ،إيمان نعمون، ارساء مبادئ الحوكمة في الشركات التامين التعاوني، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة بسكرة، الجزائر،يومي6-7 ماي2012،ص: 9
- 6بوقرة رابح،غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم الأهمية مداخلة مقدمة ضمن اعمال الملتقى الوطني الاول حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر المنعقدة بالفترة06-07 فيفري 2012 ص14
- 7هوام جمعة لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ضمن ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية واقع، رهانات، وآفاق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص2
- 8ولهي بوعلام،مداخلة بعنوان نحو مساهمة لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الاداء المالي و المحاسبي الشركات ضمن مؤتمر دولي حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية : تجربة الاسواق الناشئة كلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة اليرموك 2013،الاردن
- 9بوقرة رابح،غانم هاجرة الحوكمة المفهوم و الأهمية مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول،حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري بسكرة الجزائر،6-7 ماي2012،ص: 9

10 حاكم محسن محمد، تحليل العلاقة بين اليات الحوكمة و مؤشرات اداء منظمات الاعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول، تحليل العلاقة بين اليات الحوكمة ومؤشرات اداء منظمات الاعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15-16 ت 2 / 2008 ،ص، 6

- 11 سفيان نعماري ، رحمة بالهادف، واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2013، ص. 4.

- 12 ابراهيم بورنان ، الطاهر مخلوف- النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبة الدولية- مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009، ص4-6

القوانين و جرائد الرسمية :

1 المادة 03 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي 2 .

2 الجريدة الرسمية، القانون 11، -07 العدد، 74 مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص. 3.

3 الجريدة الرسمية للمداوالات الخريفية، العدد 02، 2007، ص04

4 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في: 25 نوفمبر

2007، العدد 74

- 5 الجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية، العدد 25، 74،
6 نوفمبر 2007 والجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون/11، الجريدة
الرسمية، العدد 28، 27 مايو، 2008

مواقع الانترنت :

- 1 عارف عبد الله عبد الكريم: تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات
عبر :

[http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.a
sp](http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.asp)

- 2 شوقي عبد العزيز حنفاوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج امراض الفكر والتطبيق المحاسبي ، متاح
بتاريخ 18-03-12 على الموقع <http://www.ips-dir.com/forum.poste.asp//p=69>
- 3 الكسندر شولكينيف، اندرو ولسون ، من شركات مستدامة الى اقتصاديات مستدامة حوكمة الشركات
كأداة تنمية ، اصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة متاح بتاريخ 20-03-2012 على

الموقع <http://www.cipe-arabia.org>

المقالات

- 1 قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في
ظل التكنولوجيا المعلومات - مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص 274

المجلات والدوريات

1 نجاتي ابراهيم عبد العليم نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على اداء مجلة العلوم الادارية 1991 ص 89

2 كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال

إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 291

3 قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان - اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في

ظل التكنولوجيا المعلومات - مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص 274

4 لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية - دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد

قرار الاستثمار - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، العدد 29، العدد الأول 2007،

ص 179.

الملتقيات

1 ناصر مراد- النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة- الملتقي الدولي الأول حول النظام

المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير- جامعة الوادي- الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص 08

2 عزوز علي، متناوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقي الدولي الأول حول

النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب آفاق، تحديات، 17- 18 جانفي

2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي -الجزائر- ص 07 .

- 3 مختار سامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب وتطبيقات وآفاق يوميي-18 جانفي 2010، الوادي ص13-14
- 4 مصطفى حسن بسيوني السعدني - مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات - ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص 4 .
- 5 شارف خوخة " - مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية" - الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية" 21 و 22 نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص 4 .
- 6 ابن أعمارة منصور حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة، المنعقد بالفترة 4 0 - 05 ديسمبر 2012، ص 5
- 7 مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق، 16 15 ترشين، 2008، ص- 40
- المراجع باللغة الاجنبية

1 Samir merouani le projet du nouveau système comptable financier
algerien anticiper et prepaer le passage du pcn1975 aux normes ifres,

magister en sciences de gestion, l'école supérieures, du commerce alger

2006,p87

2Marouani Samir, le projet de nouveau système comptable et

financier mémoire magistère non publiée.ESC d'Alger, 2007, p60.

3-bern.heim.yves, l'essentiel des us gaap :référentiel comptable

américain.et enjeux de l'harmonisation internationale, mazars et

guerard, édition maximale 1er édition 1997,2eme édition , paris

1999,p116.

Robert obert, pratique des normes IFRS /ifrs dunod, paris,2002,p524

- هواري معراج حديدي ادم نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسة في ضبط ادارة الارباح في البنوك التجارية ماي

7-6 2012 ص:4

- 25الهنيبي ايمان احمد: تطوير نظام الحاكمة المؤسسة في شركات المساهمة العامة، الاردن، 2005، ص6

- غفاري مصطفى المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 : - عرض القوائم المالية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير العدد الأول ، جامعة باتنة ، 2007 .

- خليل عبد الرزاق - الإفصاح المحاسبي بين متطلبات انتقال إلى النظام المحاسبي المالي - كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير ،البلدية،يومي 13 و14 ديسمبر 2011،ص04.

المؤسسة المينائية للولاية مستغانم :

التعريف بالمؤسسة

تمهيد :

بعد الانتهاء من الجانب النظري وذلك من خلال التطرق فيه إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات كان لا بد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي ونظرا لصعوبة القيام بالدراسة التطبيقية في عدة مؤسسات اقتصادية تم التطرق إلى مؤسسة واحدة والمتمثلة في المؤسسة المينائية لولاية مستغانم وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري .

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم ، أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم ، والهيكلة التنظيمية العام لهذه المؤسسة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة، إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

1 - نشأة الميناء :

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حاد يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة ، إستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 ب مرسى الغنائم ومن هنا سميت المدينة مستغانم

في سنة 1848 ، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881

انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.

تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 وبداية 1959.

2 - نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات : الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم epe/epm/spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 اوت 1982.

في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، ، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة

الكاملة شركة تسيير مساهمات الدولة الموانئ تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 تخضع للقانون التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم .
- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية .
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية .
- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008 ، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج

3- الموقع الجغرافي لميناء مستغانم و تصميمه :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا و خطي طول 00°

و 05° شرقا، ويحتوي على:

3-1 كاسرة الأمواج: بطول 1830م.

3-2 المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100م وعمق 12 م.

3-3 الأحواض و : تتكون من حوضين:

1-3-3 الحوض الأول: بمساحة مائية تقدر بـ 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17 م .

2-3-3 الحوض الثاني : بمساحة مائية تقدر بـ 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8,22 م.

4-3 الأرصفة: تحوي 10 محطات رسو بطول كلي يصل إلى 296 متر خطي .

مقسمة كما يلي :

1-4-3 رصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0) .

2-4-3 رصيف المغرب : 412 متر خطي (المحطة 1.2.3) .

3-4-3 الرصيف الجديد : 217 متر خطي (المحطة 8 و 9) .

4-4-3 رصيف الإستقلال 270 :متر خطي (المحطة 4 و 5) .

5-4-3 الرصيف الجنوبي الغربي 280 :متر خطي (المحطة 6 و 7) .

5-3 أرضية التخزين بمساحة 44.430 م .

6-3 مراب السيارات بمساحة 24.000 .

7-3 مراب الحاويات بمساحة 15000 م وقدرة معالجة 15000 حاوية سنويا .

8-3 المخازن عددها 16 مخزن بمساحة 7455 م ، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية.

9-3 طرق المواصلات و تتكون من:

3-9-1 الطريق الأرضي متر خطي .

3-9-2 السكة الحديدية 3 747 :متر خطي كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم

مؤقتا لنقل الحبوب الأنابيب المعدنية.

4 -التسهيلات المينائية :

4-1 إرشاد السفن تؤمنه ل 24 سا / 24 سا مديرية قيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة وزورقي إرساء .

4-2 قطر السفن : قطر السفن التجارية ليلا و نهارا باستخدام قاطرة 2isser ذات قوة 7100 حصان .

5 -الإنشاءات المتخصصة :

5-1 محطة الزيت نفعال أنشأت سنة 1929 بالرصيف الشمالي الشرقي على مساحة 2524 وهي مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة 4700طن وقدرة معالجة 30000 طن سنويا من الزيت.

5-2 صومعة الحبوب التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب :أنشأت سنة 1986 على مساحة 4640م سعتها 30000طن ، وهي هي مجهزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما.

5-3 صومعة السكر : أنشأت سنة 1971 على مساحة 5697م من طرف شركة التسيير والتوزيع الغذائي أصبحت تسمى فيما بعد شركة تكرير السكر تصل سعة الاستقبال لديها إلى 16 000طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور إلى 150000 طن سنويا.

6-تهديات الميناء :

يواجه الميناء عدة تحديات تتمثل في:

-محدودية عمق الأرصفة ب 8,22م.

عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفوقة عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	1.296م	1.500م	204م	44.430م	200000	155570م

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 20-03-2016

- غياب مر أب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة(مسجل في المخطط التنموي 2014 – 2010) .

-مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري (157زورق صيد حيث 43 منه خارج الولاية) مما أدى

إلى تعطيل أربعة (04) محطات إرساء من جملة عشرة (10) .

- الانعكاسات السلبية: وتتمثل في :

- طول المكوث المؤدي أحيانا إلى مهل إضافية للشحن والتفريغ .

- تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى مما يؤدي إلى تعريفات شحن إضافية .

- صعوبات على مستوى التخزين مسؤولة على توليد تعريفات إضافية للشحن والنقل .

- -اختناق مينائي ناجم عن التزاوج بين الأنشطة التجارية وأنشطة الصيد البحري.

7- مشاريع مستقبلية :

- هناك عدة مشاريع مستقبلية وهي كالآتي:

7-1 مشروع مراب الحريق هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة:

- المواد السائلة القابلة للإلتها ب.

- المواد الصلبة القابلة للالتهاب.

- المواد السامة .

- المواد المذيبة (الأكلة) .

- مواد خطيرة أخرى.

7-1 أهداف مشروع مراب الحريق: وتتمثل في :

- تأمين أحسن الظروف لعبور المواد الخطير .

- اجتلاب تجارة البضائع المختلفة.

7-1-1 تمويل المشروع : إنتهت مرحلة دراسة المشروع في سنة 2005 وستنطلق عملية إنجازها فور

المصادقة .

- على القرار المتعلق بالتعيين الجديد لحدود أملاك الدولة المينائية بحيث تتحمل مؤسسة الميناء كلفة الإنجاز كاملة .

7-1-2 مشروع محطة بحرية : هو عبارة عن خط بحري للمسافرين .

7 - 2 أهداف مشروع محطة بحرية: إفتتاح خط بحري للمسافرين بين ميناء مستغانم وجنوب إسبانيا

أو جنوب فرنسا.

- 7-2-1 تمويل مشروع محطة بحرية: انجزت دراسة للمشروع في سنة 2004 من طرف مختبر الدراسات

البحرية سيشرع في إنجازها فور ترحيل قوارب الصيد البحري نحو مينائي الصيد : صلامندر وسيدي لخضر بحيث يتم تمويل عملية إنجازها إما كاملا من طرف مؤسسة الميناء وإما في إطار شراكة.

- 7-2-2 مشروع الحوض الثالث: عهد بدراسة المشروع إلى مختبر الدراسات البحرية ع واكتملت

في سنة 1998 باختبار حول نموذج مصغر حيث سيتم إنشاء هذا المشروع في نطاق الامتداد الطبيعي للموقع الحالي للميناء ضمن ثلاثة مراحل سجلت هذه الدراسة في إطار مقارنة عامة لبحث مختلف الخيارات الممكنة لهيئة موانئ الغرب الجزائري من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية فيما بين 2010-2015

- يسمح هذا المشروع بزيادة حجم التبادل التجاري بـ 1,5 مليون طن كنتيجة مباشرة لتجنب تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى ذات الأرصفة العميقة (8.22م) من جهة وبناء منشآت تخزين متخصصة للمواد غير الموضبة من جهة أخرى.

المطلب الثاني أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم

1- أهداف مؤسسة ميناء مستغانم :

تسعى مؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.

- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية) .
- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم .
- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية .
- تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ المينائية .
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة وخلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين
- تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الإجتماعي.

2- مميزات وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم :

- تتميز مؤسسة ميناء مستغانم بـ:
- موقع جيو إستراتيجي هام .
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية .
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة .
- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب السكر، الخمور وناقلات الزيت .
- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي) عبر التراب الوطني.

المطلب الثالث: الشكل (01)

مصدر: خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم 20-03-2016

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

1 - المديرية العامة :

وظيفتها التسيير المراقبة، التنظيم و السهر الحسن للمؤسسة ترتب و تراقب جميع مديريات المؤسسة و تفرض

سلطتها عليهم و . تتكون من:

1-1 رئيس مدير عام: هو الممثل الوحيد القانوني للمؤسسة و المسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة حيث يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين و الذين يصغرونه درجة فيهيكل المؤسسة.

1-2 مساعد مدير عام و يعتبر المستشار القانوني للمدير العام حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة و في كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

1-2 مساعد الأمن الداخلي: و هو الشخص المخول قانونا بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي و معاونيه يشرفون على الحفظ من الأخطار المادية والبشرية و تصدي لكل الأخطار المحتملة.

1-3 مكتب التنسيق العام: و هو الذي يتولى جميع الأعمال التي يصدرها المدير العام إليه ، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات و الحفاظ على التسيير الحسن والسكينة للمديرية و منع دخول الأجانب.

1-4 خلية التدقيق : هذه الخلية على علاقة مباشرة بالإدارة العامة ،وتتم لمهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير وكذلك تدقيق وفحص العمليات و الأنشطة المختلفة للمؤسسة.

2- مديرية الموارد البشرية :

تتم مديرية الموارد البشرية بتنظيم وتنسيق و مراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين و الوسائل

العامه للمؤسسة. تتكون هذه المديرية من الفروع التالية:

1-2 قسم المستخدمين و التكوين: يقوم هذا القسم بالإشراف و مراقبة تطبيق سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين و الحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين. ويتكون من المصالح التالية:

1-1-2 مصلحة المستخدمين و التكوين: تهتم هذه المصلحة بإعداد القرارات المتعلقة بتسيير المستخدمين، كما تسهر على تطبيق إجراءات التوظيف وتصنيف المستخدمين، وتقوم بإعداد و تنظيم برامج التكوين والسهر على تطبيقها.

2-1-2 مصلحة الأجور و التكاليف : هي المصلحة التي تشرف على دفع أجور المستخدمين وتكاليف العمل من منح و مكافئات نظير العمل الذي يقوم به العامل خلال الشهر الواحد و طول مدة تواجده في المؤسسة، والاستفادة كذلك من باقي الأرباح التي تحققها المؤسسة.

3-1-2 المصلحة الاجتماعية: تهتم هذه المصلحة بملفات حوادث العمل، التوقف عن العمل بسبب المرض، تعويضات المصاريف الطبية، و طب العمل.

2-2 قسم الوسائل العامة: يهتم قسم الوسائل العامة بتسيير الوسائل العامة، ويتكون من مصلحتين:

1-2-2 مصلحة الوسائل العامة: هي المصلحة التي تشرف على جميع العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة من شراء التجهيزات الضرورية كالعتاد و الآلات المساعدة على تنفيذ العمل وقطاع غيار مختلف المركبات وقطاع الغيار الخاص بالقاطرة و مختلف العتاد من (كومبيوتر، آلات نسخ مكاتب كراسي) بالإضافة إلى مستلزمات المكتب من أقلام و أوراق... الخ.

2-2-2 مصلحة تسيير المخزون : تقوم مصلحة تسيير المخزون بتسيير المخزون، وتقوم بعملية جرد لهذه المخزونات.

2-3 قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم قسم الشؤون الاجتماعية بتسيير الأنشطة الاجتماعية و الثقافية في المؤسسة و يتكون من مصلحين:

2-3-1 مصلحة الخدمات الاجتماعية: وهي المصلحة التي تشرف و تعالج الجانب الاجتماعي للعامل من خلال القيام بتأمينه لدى مصالح الضمان الاجتماعي لكي يتمكن من القيام بمهامه و هو مؤمن من كل الأخطار التي قد تصيبه سواء كانت حوادث ع أو مل أمراض مهنية و استفادته من منح و تعويضات أثناء كامل مدة العجز أو المرض و من جميع التأمينات الاجتماعية مثل المنح المدرسية .

2-3-2 مصلحة النشاط الرياضي و الثقافي: و هي المصلحة التي تشرف مباشرة على جميع الأنشطة الرياضية التي تتم طوال السنة الواحدة لصالح أبناء العمال و العمال كمكافأة لهم على المجهودات المبذولة طوال السنة و تتمثل في برجة رحلات سياحية خلال الأعياد المتسمية والموسم الاصطياف. أما الأنشطة الرياضية فتتمثل في برجة لقاءات في كرة القدم بين عمال الشركة و العمال التابعين لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لتوحيد العمال وإشعارهم بروح التضامن .

3- مديرية المالية و المحاسبة :

وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة و مدى مطابقتها للأهداف المسطرة، و إحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، و إمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري وتتكون من:

3-1 قسم المحاسبة: يشرف قسم المحاسبة على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي و يتكون من مصلحتين:

3-1-1 مصلحة المحاسبة العامة تسمح بالمتابعة اليومية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة و وضع الملاحظات اللازمة الخاصة بنشاطها و ذلك عن طريق التنفيذ اليومي للحسابات و وضع الميزانية وجدول حسابات النتائج.

3-1-2 مصلحة المحاسبة التحليلية: هي المصلحة التي تشرف مباشرة على تحليل جميع التكاليف.

3-2 قسم المالية: يشرف قسم المالية على التسيير المالي للمؤسسة وإعداد و متابعة الميزانية و يتكون من مصلحتين :

3-2-1 المصلحة المالية: و هي المصلحة التي تشرف مباشرة على متابعة الأوضاع المالية للمؤسسة .

3-2-2 مصلحة التحصيلات: تقوم بتحصيل جميع الأموال الناتجة عن النشاط التجاري مع المتعاملين الاقتصاديين و تتبع حركة انتقال الأموال بين البنوك مع فرض عقوبات جزائية مالية عن كل تأخير بالوفاء بالدين أو الإلتزامات تجاه المؤسسة مع تهديد هؤلاء المتعاملين (الزبائن) باللجوء إلى القضاء في حالة رفضهم تسديد مستحقاتهم.

4- مديرية الاستثمار التجاري

وتقوم هذه المديرية ب:

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن، التفريغ، والتخزين)

- تسيير أملاك الدولة المينائية

- متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائي والبحث عن الوسائل المناسبة لإدماجها بفعالية داخل المؤسسة.

و تتفرع هذه المديرية إلى:

1-4 قسم الشحن و التفريغ: تقتصر مهامها على الشحن والتفريغ و التخزين ، تكون من ثلاثة مصالح :

1-1-4 مصلحة الشحن و التفريغ: هي المصلحة المختصة والمشرفة على جميع عمليات الشحن و التفريغ

للسفن الراسية بمرأ الميناء أو التي تنتظر دورها للرسو ، وتتطلب عملية الشحن والتفريغ يد عاملة مؤهلة وغير

مؤهلة ، كما تتطلب آلات و رافعات لتنفيذ العمل المنشود. و عملية الشحن والتفريغ هي أهم عملية

في مفهوم النشاط التجاري كونها تمثل مجموعة السلع و البضائع التي تطلب شحنها و تفريغها بدل الكثير

من العناية والصرامة و الاحتراس أثناء العملية. كما تتميز بتنوع مصدرها كونها بضاعة خطيرة باهظة الثمن.

2-1-4 مصلحة التخزين: تأخذ على عاتقها البضائع المفرغة من البواخر و كذلك تلك المعدة للتسليم ،

كما تسهر على الاستخدام العقلاني للمساحات المعدة للتخزين ، وتراقب وترسل مستندات التخزين إلى

مصلحة الفواتير .

3-1-4 مصلحة الحاويات : و هي المصلحة المختصة على الإشراف الكامل على الحاويات الموجودة

داخل الميناء ومعرفة محتوياتها و فرزها.

2-4 القسم التجاري: ينظم مهام مصلحة الفواتير الأملاك و الإنشاءات المتخصصة يسهر على ترجمة وتطبيق

سلم الأثمان المعمول به، وينقسم إلى مصلحتين:

1-2-4 مصلحة الفوترة وأملاك الدولة: هي تلك الأملاك و الإنشاءات المتخصصة ومكلف بمتابعة دخول

السفن ، إنشاء الفواتير و مراقبة المستندات التي تساهم في إعدادها.

2-2-4 مصلحة الإحصائيات: تقوم بإعداد الدوريات الإحصائية.

3-4 خلايا مديرية الاستثمار التجاري : تضم مديرية الاستثمار التجاري الخلايا التالية:

4-3-1 خلية الدراسات والتخطيط: و هي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية و سنوية توضح فيها

نسبة النشاط التجاري لكل شهر مع إحصاء عدد ال سفن الراسية خلال الشهر الواحد و تحديد نوعية حمولة

كل سفينة على حدة و وضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع

مخططات تبين نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة و مقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور

الحاصل إذا وجد و توضح المخططات وضعية السنة المقبلة و تحدد فيها الأهداف و الأرقام

التي تهدف المؤسسة للوصول إليها و هذا عن طريق وضع احتمالات تقريبية.

4-3-2 خلية التسويق: و هي الخلية التي يتمحور دو رها الأول في التعريف بالميناء و دوره الجيواستراتيجي

بمنطقة الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط

و الجنوب الجزائري و ما يوفره من امتيازات تجعله الميناء الأمثل لعملية التصدير الاستيراد تتمثل

هذه امتيازات في الموقع الجغرافي ، التسهيلات الإدارية ، انخفاض نفقات الشحن و التفريغ ، وسائل

العمل المتطورة أماكن تخزين واسعة .

4-3-3 خلية المنازعات: و هي الخلية المختصة في المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل فهي قد تكون

منازعات ناتجة عن إخلاء أحد المتعاملين مع المؤسسة بالتزامات أو نتيجة اعتراض هذا المتعامل على ظروف العمل

أو الزيادات المالية أو على أي أشكال من شأنه أن يؤثر على صحة التعاملات التجارية .

5- مديرية قيادة الميناء :

وتقوم بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن خروجها ، تحويلها من مركز رسوها إلى آخر) و ، تأمين

الحدود المينائية، وتتكون من قسمين :

5-1 قسم الملاحة: يشرف مباشرة على جميع البحارة النابيين لها و المزمون بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسئولهم المباشرين، و يلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار على حدة و درجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن هؤلاء البحارة أن يتولى مهامهم في المؤسسة و هي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة و يتكون من:

5-1-1 محطة القاطرة: هو المكان المخصص فعليا لوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام بها و أثناء العودة من تنفيذ هذه المهام. حيث لا يجوز بل يمنع منعاً باتاً على أي سفينة أخرى مهما كان نوعها أن تتوقف في المكان المخصص للقاطرة لأنه يشكل عائق يحول عليها تنفيذ أعمالها بطريقة سليمة.

5-1-2 محطة سفينة الإرشاد: هو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة إرشاد المخصصة لنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء باعتباره المسؤول الأول على عملية إدخال و إخراج السفن و بدونها لا يمكن أن تتم العملية.

5-2 قسم الأمن : و يختص في حفظ الأمن من كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال، و حفظ الصحة و ذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، و تفادي بذلك كل أنواع الأمراض التي يصاب بها العامل أثناء توليه العمل. ويتفرع هذا القسم إلى:

5-2-1 قسم ضابط الميناء: و يشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة (حجم السفينة، طولها) لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف .

5-2-2 قسم حراس الميناء: وتتمثل مهامه في حراسة الميناء.

6 - مديرية الأشغال و الصيانة :

و هي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل و المتمثلة في توفير الإنارة، تعبيد الطرق ، النظافة و ، إزالة الأخطار التي تهدد السلامة للعمال.

أما الصيانة يقصد بها أن المؤسسة تمتلك عتاد و آلات تساعد على تنفيذ العمل بصفة منتظمة وسريعة، وعليه فإن هذه الآلات قد تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها لعطب، فيقوم عمال مؤهلون بعملية الإصلاح لتلك الآلات. تتكون هذه المديرية من:

6-1 قسم الصيانة : يقوم قسم الصيانة بتنسيق وتصميم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة و إصلاح

المعدات بالإضافة إلى استبدال المعدات و قطع الغيار، ويتكون من مصلحتين:

6-1-1 مصلحة الصيانة: وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات رفع و مناولة البضائع، وموقف

السيارات، و المعدات الميكانيكية.

6-1-2 مصلحة العتاد : تهتم مصلحة العتاد بتنظيم عمل مشغلي الآلات، وتوفير و مراقبة معدات المناولة.**6-2 قسم الأشغال:** يهتم قسم الأشغال بتنفيذ و مراقبة مشاريع تطو ير و تهيئة الميناء وأعمال الصيانة،

ويتكون من مصلحة الأشغال و الصيانة

6-2-1 مصلحة الأشغال و الصيانة: تشرف هذه المصلحة على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

المبحث الثاني : دور التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة ميناء مستغانم

المطلب الأول : إجراءات تطبيق حوكمة المالية في ميناء مستغانم

من اجل القيام بعملية حوكمة الميناء يجب تحديد الأهداف المتعلقة بهذه العملية وتمثل فما يلي :

1- تحديد أهداف حوكمة الميناء :

التأكد من كفاية الفصل بين الوظائف أي عدم جمع أكثر من وظيفة متعارضة في شخص واحد وفي أن واحد.

التأكد من تسجيل جميع التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين.

التأكد من صحة تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين .

2- مقاييس حوكمة الميناء :

1-2 قانون العمل : من أجل القيام بعملية حوكمة الميناء لابد من الاعتماد على قانون العمل، حيث توجد

اتفاقيات جماعية تتضمن مجموع شروط التشغيل و العمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية

، و في هذا الصدد سيتم ذكر المادة 114 و المادة 120 من قانون العمل.

-تنص المادة 114 من قانون العمل على : الاتفاقية الجماعية إتفاق مدون يتضمن مجموع شروط التشغيل

و العمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية .الإتفاق الجماعي اتفاق مدون يعالج عنصرا معينا أو عدة عناصر

محددة من مجموع شروط التشغيل و العمل بالنسبة لفئة أو عدة فئات اجتماعية أو مهنية، و يمكن أن يشكل

ملحقا للاتفاقية الجماعية .تبرم الاتفاقيات و الاتفاقات الجماعية ضمن نفس الهيئة المستخدمة بين المستخدم

و الممثلين النقابيين للعمال . كما تبرم بين مجموعة مستخدمين أو منظمة أو عدة منظمات نقابية تمثيلية للعمال من جهة أخرى . تحدد تمثيلية الأطراف قي التفاوض طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون¹.

-تنص المادة 120 من قانون العمل على "تعالج الاتفاقيات الجماعية التي تبرم حسب الشروط التي يحددها

القانون ، شروط التشغيل والعمل و يمكنها أن تعالج خصوصا العناصر التالية:

- 1- التصنيف المهني.
- 2 - مقاييس العمل بما فيها ساعات العمل و توزيعها.
- 3 - الأجور الأساسية الدنيا المطابقة.
- 4 - المكافآت المرتبطة بالإنتاجية و نتائج العمل.
- 5- كفاءات مكافأة فئات العمل المعنيين على المردود.
- 6- فترة التجريب و الإشعار المسبق .
- 7- مدة العمل الفعلي التي تضمن مناصب العمل ذات التبعات الصعبة أو التي تتضمن فترات التوقف عن النشاط.
- 8- إجراءات المصالحة في حالة وقوع نزاع جماعي في العملة .
- 9 - ممارسة الحق النقابي .
- 10 - مدة الاتفاقية و كفاءات تمديدها أو مراجعتها أو نقضها² " .

¹ CODE du TRAVAIL: Recueil de textes législatifs et Réglementaires, Edition corrigée et mise à jour, augmentée d'annotations, Berti édition, Algérie, 2ème Edition, 2003, p p : 70- 71.

2-2 فحص الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

يتم فحص الهيكل التنظيمي من أجل التأكد أن الأجور المدفوعة تناسب مناصب عمل موجودة فعلا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

3-2 استمارة التدقيق الداخلي :

يتم القيام بملا استمارة التدقيق الداخلي التي تتعلق بمجموعة من الأسئلة الخاصة بأهداف عملية تدقيق أجور المستخدمين. تمثل الإجابة " نعم " نقاط القوة، تمثل الإجابة " لا " نقاط الضعف كما يتم تسجيل جميع الملاحظات المتعلقة بهذه العملية.

وقد تم الاعتماد على الملحق رقم (01) من أجل القيام بهذه العملية و التي تمت على مستوى إدارة الموارد البشرية والتكوين والوسائل و مختلف الأقسام والمصالح التابعة لها، وكذا على مستوى إدارة المالية و المحاسبة.

1-3-2 التأكد من كفاية الفصل بين الوظائف

من أجل القيام بتدقيق الأجور لا بد من التأكد من تقسيم العمل و عدم جمع أكثر من وظيفة متعارضة في شخص واحد و في آن واحد والجدول التالي يلخص الوظائف و المستخدمين المعنيين هذه الوظائف.

الجدول رقم : (02) الفصل بين وظائف المستخدمين

المستخدمين المعنيين	الوظائف
---------------------	---------

² CODE du TRAVAIL, Op. cit, p p : 74- 75

مديرية المالية و المحاسبة	مصلحة المستخدمين	مصلحة الأجور	قسم المستخدمين و التكوين	إدارة الموارد البشرية والتكوين ووسائل	الإدارة العامة	
					X	1- الموافقة على خروج و دخول المستخدمين .
					X	2- تحديد مستويات الأجور.
					X	3 - ترخيص أقساط التأمين .
	X					4 - تحديث الملف الدائم.
			X			5 - الموافقة على ساعات المداومة.
	X					6 - إعداد الأجور.
X						7- التحقق من الحسابات.
X				X		8 - الموافقة النهائية على الأجور بعد إعدادها.
						9 - إعداد كشوف الأجور.
						10 - توزيع الأجور.
				X	X	11.
X						12- مقارنة البنك بين حساب بنكي و الأجر.
			X			13 - مركزية الأجور.
		X				14- تحديد الملفات الفردية للمستخدمين.
		X				15- مقارنة دورية بين يومية الأجور مع الملفات الفردية.
					X	16 ترخيص التسبيقات .

2-3- التأكد من تسجيل جميع التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

يتم التأكد من تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين من خلال الإجابة على الأسئلة التي

يلخصها الجدول التالي :

الجدول رقم(03): تسجيل التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة			الأسئلة
الملاحظات	لا	نعم	

<p>تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p>		<p>X</p>	<p>1- هل الأجور المحددة في حساب بنكي معين ؟ إذا نعم، هل تصفية هذا الحساب يتم فحصه بصورة منتظمة من طرف شخص مستقل من إعداد الأجور؟</p>
		<p>X</p>	
		<p>X</p>	
<p>-تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p>		<p>X</p>	<p>2- هل توجد قائمة ل : - مختلف الاقطاعات الأجور (النظام الاجتماعي)؟</p>
		<p>X</p>	<p>- المنح و غيرها من المزايا الممنوحة للمستخدمين؟</p>
	<p>X</p>	<p>X</p>	<p>- إذا نعم، هذه القوائم تحدد وتيرة دفع المنح؟</p>
		<p>X</p>	<p>- هل تستخدم لتمويل التكاليف ذات الصلة؟</p>
<p>- تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p>		<p>X</p>	<p>3- إذا تم إدخال هذه المعطيات في ملف دائم بالاعتماد على الإعلام الآلي فهل يتم تحديث الملف بانتظام؟</p>
		<p>X</p>	<p>4- هل يتم مقارنة مختلف التكاليف بانتظام؟</p>
	<p>X</p>	<p>X</p>	<p>5- هل اليومية الإجمالية للأجور هي متقاربة مع الشهر السابق، و هل الفارق تم شرحه؟</p>
<p>-تتم من طرف مصلحة المستخدمين</p>		<p>X</p>	<p>6- هل يتم تسجيل كل التغيرات التي تتم على مستوى الأجور؟</p>
	<p>X</p>	<p>X</p>	<p>7-المعلومات الضرورية لحساب العطل</p>

<p>- تتم من طرف مصلحة المستخدمين</p>	<p>X</p>		<p>مدفوعة الأجر تبقى: -لفترة سابقة . -لفترة جارية . هل يتم طلبها من قبل مصلحة الأجر؟ 8-هل تملك مصلحة الأجر الوسائل من أجل فحص الغيابات؟ -انعكاساتها على الأجر؟</p>
--------------------------------------	----------	--	---

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة، استنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم، التاريخ .

2-3-التأكد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين حقيقية :

يتم التأكد من حقيقة التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين من خلال الإجابة على الأسئلة الظاهرة في

الجدول التالي:

الجدول رقم(04): حقيقة التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة			الأسئلة
الملاحظات	لا	نعم	
		X	1- هل يتضمن ملف كل عامل على : - صورة شمسية ؟ - نموذج التوقيع ؟ - الحالة الاجتماعية ؟ - تاريخ الالتزام ؟ - تفاصيل الأجر و الاقطاعات ؟ - عقد العمل ؟
		X	2- هل تخضع العمليات الآتية لإذن من مسؤول : -توظيف ؟ -إنهاء علاقة العمل؟ -تغيير في الأجر؟
		X	منحة قرض؟ 3- هل يتم مقارنة البيانات الدائمة للملف المعلوماتي بانتظام مع الملف الفردي؟ 4- هل هناك حماية من الوصول إلى ملفات المستخدمين : -الملف اليدوي؟ الملف المعلوماتي؟
-مسؤول في الإدارة العامة.			
-المصلحة المكلفة بالشؤون الاجتماعية (رئيس لجنة مشاركة)			

<p>-تتم من طرف مصلحة المستخدمين</p> <p>-المؤسسة لا توافق على التسبيقات الفردية.</p> <p>-يتم تحويل الأجر إلى حسابات المستخدمين من طرف مديرية المالية و المحاسبة.</p> <p>-يتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة</p> <p>-لا توجد أي حالة مسجلة.</p>		<p>X</p> <p>X</p> <p>X</p> <p>X</p>	<p>5 - هل تتم الموافقة على تغيير الملفات لإعداد الأجر من طرف مسؤول؟</p> <p>6- هل مجموع الساعات مدفوعة الأجر متقاربة مع مجموع ساعات العمل؟</p> <p>7 - تسبيقات الحسابات هل هي متقاربة مع قائمة المستخدمين؟</p> <p>8 - عند دفع الأجر نقدا:</p> <p>هل يتم فحص بطاقة تعريف المستفيد؟</p> <p>-الأجر غير المصرح بهاهل تخضع لمراقبة؟</p> <p>9- في حالة تغيير في الحساب البنكي للمستخدمين هل يتم الطلب تقديم وثيقة من البنك تثبت رقم حسابه الجديد؟</p> <p>10 - عند دفع الأجر لأشخاص آخرين غير المستفيدين هل يوجد توكيل مكتوب؟</p> <p>11- عند دفع الأجر لأشخاص آخرين غير المستفيدين هل يوجد توكيل مكتوب؟</p>
---	--	-------------------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة، إستنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم .

2-3-4 التأكد من صحة تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين :

الجدول رقم (05): صحة تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة		الأسئلة	
الملاحظات	لا		نعم
تتم من طرف مديرية الموارد البشرية ومصلحة المستخدمين والتكوين.		X	1- هل تخضع كشوف الأجور لمراقبة مستقلة على الأقل عن طريق العينة للتحقق من أن الأسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة ؟
تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		X	2- التكاليف المتعلقة بالأجور هل هي قواعد متقاربة بصورة منظمة ؟
تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة			3- تغطية التكاليف المستحقة على الاجور هل هي متقاربة مع التكاليف الفعلية؟
الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة		X	4- اذا كانت هناك مقارنة تتم عن طريق الحاسوب ، فهل الفروقات غير العادية المكتشفة تخضع للبحث والتصحيح؟

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة، إستنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم.

2-3-5 التأكيد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين هي صحيحة الإسناد، التجمع والتمركز :

يتم التأكيد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين هي صحيحة الإسناد، التجمع و ، التمرکز من خلال الإجابة على الأسئلة التي يلخصها الجدول التالي :

الجدول رقم(06): إسناد تجمع، و تمرکز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأجوبة		الأسئلة
الملاحظات	لا نعم	
-تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة .		1- هل إسناد التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالأجور خاضعة لرقابة مستقلة ؟
-تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة .		2- تستند هذه الرقابة إلى : - المحاسبة العامة ؟ - المحاسبة التحليلية ؟
-تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		- التكاليف المرتبطة بالأجور هل هي متقاربة الأسس دوريا ؟
- تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		3- هل تجميع يومية الأجور خاضعة للرقابة بشكل دوري ؟
- تتم من طرف مديرية المالية والمحاسبة		4- هل يتم استخدام الدفاتر التالية : - دفتر الأجور ؟ - دفتر دخول و خروج المستخدمين ؟ - دفتر دخول و خروج المستخدمين ؟

<p>- لا توجد يد عاملة أجنبية في المؤسسة</p> <p>- الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة</p>	<p>- دفتر اليد العاملة الأجنبية؟</p> <p>- دفتر العطل؟</p> <p>5- إذا توجد رقابة عن طريق الحاسوب ، هل الأخطاء المكتشفة تخضع إلى فحص ومعالجة؟</p>
--	--

المصدر : من إعداد الطالبة الباحثة، استنادا إلى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم

2-التأكد من صحة المعلومات :

بعد القيام بملاأ استمارة تدقيق الأجور، تم التأكد من مدى صحة المعلومات و ذلك عن طريق الفحص و التحري ميدانيا على مستوى كل من الإدارة العامة، إدارة الموارد البشرية و الوسائل والتكوين ومختلف الأقسام و لمصالح التابعة لها،و إدارة المالية و المحاسبة، و هذا من أجل ضمان و التأكد من مصداقية المعلومات و تقييم إجراءات نظام الأجور المعمول بها على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني : تقييم الحوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم

1- تحديد نقاط القوة :

1- بالنسبة لكفاية الفصل بين الوظائف

-الموافقة على دخول و خروج المستخدمين .

-تحديد مستويات الأجور .

-ترخيص أقساط التأمين .

-تحديث الملف الدائم .

-الموافقة على ساعات العمل .

-إعداد كشوف الأجور .

-توزيع كشوف الأجور .

1-2 بالنسبة لتسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-مختلف اقتطاعات الأجور (النظام الاجتماعي) .

-المنح و غيرها من المزايا الممنوحة للمستخدمين .

-يتم إدخال هذه البيانات في ملف دائم بالاعتماد على الإعلام الآلي و يتم تحديثها بانتظام.

1-3 بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- صورة شمسية .

- نموذج التوقيع .

-الحالة الاجتماعية .

-تاريخ الالتزام .

-عقد العمل .

- .العمليات التالية تخضع لإذن من مسؤول في الإدارة العامة :

-توظيف .

-إنهاء علاقة العمل .

-تغيير في الأجور .

-توجد حماية لملفات العمال اليدوية .

4-1 بالنسبة إلى تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين :

-التكاليف المتعلقة بالأجور هي قواعد متقاربة بصورة منتظمة.

-يتم مقارنة تغطية التكاليف المستحقة على الأجور مع التكاليف الفعلية.

5-1 بالنسبة إلى إسناد تجميع وتمرکز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-إسناد التكاليف و الإيرادات تتم من طرف محافظ الحسابات (رقابة خارجية) .

-تستند هذه الرقابة إلى المحاسبة العامة و إلى المحاسبة التحليلية .

-رقابة تجميع يومية الأجور تتم بشكل دوري؛ -توجد الدفاتر القانونية التالية :

- دفتر دخول و خروج المستخدمين .

- دفتر العطل السنوية .

- سجل طب و سلامة العمل .

- سجل حوادث العمل .

2 - تحديد نقاط الضعف :

1-2 بالنسبة إلى تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-المعلومات اللازمة لحساب العطل مدفوعة الأجر متبقية:

-لفترة سابقة .

-لفترة جارية .

-مصلحة الأجور لا تملك وسائل فحص لمعرفة الغيابات .

2-2 بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

-البيانات الدائمة للملف الآلي ليست متقاربة بانتظام مع الملف الفردي .

- الملف الآلي للمستخدمين غير محمي عن طريق إنشاء كلمات سر .

- .هناك دفع أجور مقابلة لعدد من مناصب العمل خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة و خارج الإنتاج

(حوالي 34 منصب عمل) .

2-3 بالنسبة إلى تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- كشف الأجرور لا تخضع لرقابة داخلية مستقلة، على الأقل عن طريق العينة، للتحقق من أن الأسس والمعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة.

2-4 بالنسبة إلى إسناد تجميع و تمركز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- لم يتم اختيار برمجيات بشكل دوري لتحسين الرقابة على تجميع يومية الأجرور .
- لم يتم القيام على الرقابة السابقة المعالجة عن طريق الإعلام الآلي من أجل تصحيح الأخطاء المكتشفة.

2-5 ساعات العمل الإضافية :

- بالنسبة إلى ثلاثة الفصول الثلاثة الأولى لعام 2011، هناك حجم كبير من الساعات الإضافية التي تقابل حجم كبير من أيام عطل مدفوعة الأجر كما يلي:
- مجموع 56815 ساعة إضافية بمبلغ 11.054.691,68 دج .
- بالنسبة إلى الموظفين الدائمين: مجموع 5.597 يوم .
- بالنسبة إلى الموظفين غير دائمين: مجموع 30.426 يوم بدون أجر .
-مجموع 4125 يوم المقابلة للحصول على تعويض نقدي يقدر بـ 2.158.481,00 .

المطلب الثالث : التوصيات و الاقتراحات المتعلقة بحوكمة مؤسسة ميناء مستغانم

1- بالنسبة لكفاية الفصل بين الوظائف :

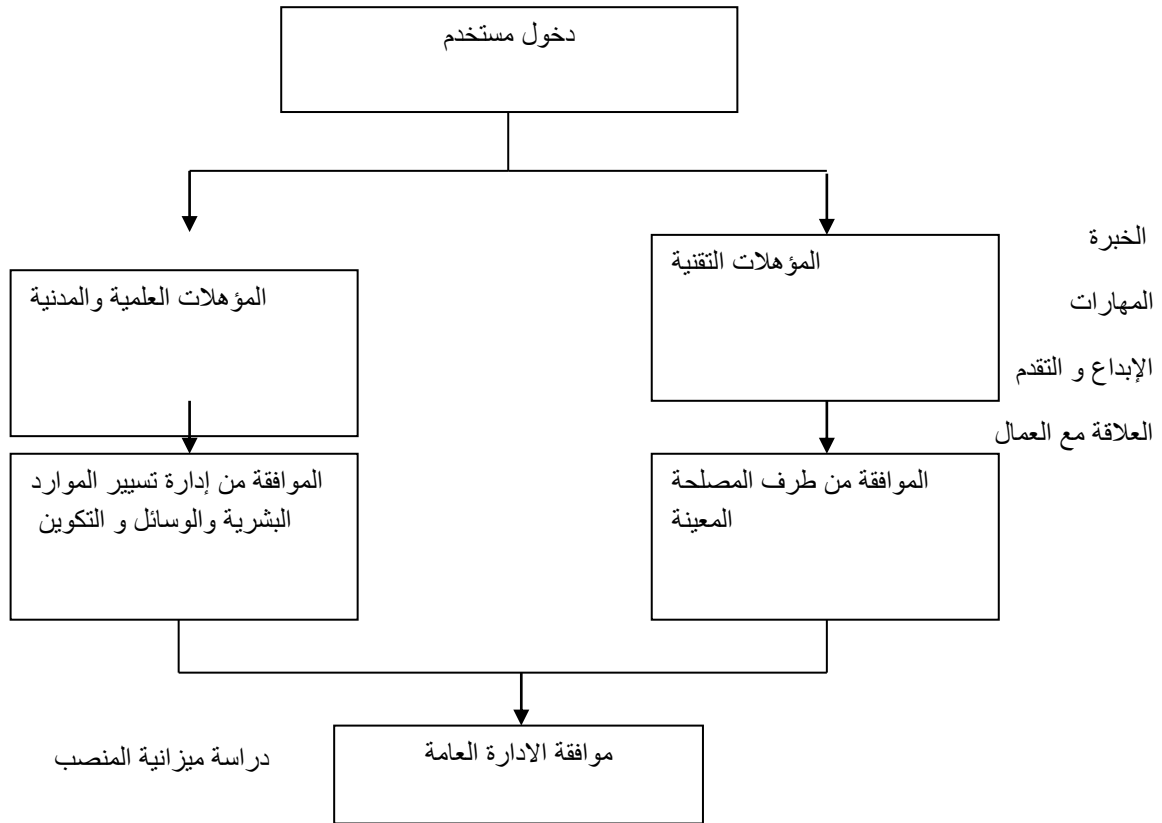
-مقاربة ساعات العمل .

-إعداد كشوف الأجور .

-توزيع الأجور .

أما بالنسبة للموافقة على دخول و خروج المستخدمين فينصح تتم أن هذه العملية من طرف كل من مديرية الموارد البشرية والوسائل والتكوين، و المصلحة المعنية أي المصلحة التي تحتاج إلى عامل، بالإضافة إلى المديرية العامة كما يلخصه الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : مراحل الموافقة على دخول مستخدم

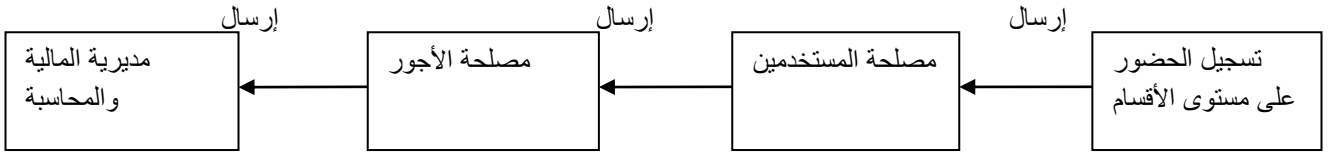


المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة

2- بالنسبة إلى تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- من الأفضل أن يتم حساب العطل المدفوعة (لفترة سابقة و لفترة جارية) من طرف مصلحة الأجور
ينصح بإعداد إجراءات تسمح لمصلحة دفع الأجور بمعرفة جميع الغيابات وانعكاساتها على الأجور، و ذلك
من خلال إرسال نسخة من ورقة الحضور (ملحق رقم 02) إلى كل من مصلحة المستخدمين، مصلحة الأجور،
مديرية المالية والمحاسبة و هذا حتى تكون مصداقية في نوعية المعلومات المقدمة من أجل إعداد كشوف الأجور و
يوضح الشكل الموالي مسار تدفق المعلومات المتعلقة بحضور المستخدمين كما يلي:

الشكل رقم (03) : تدفق المعلومات المتعلقة بحالة حضور أو غياب المستخدمين



المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة

3- بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- ينصح بمقارنة البيانات الدائمة للملف الإعلام الآلي بانتظام مع الملف الفردي .
- ينصح بإجراء إعداد كلمة سر من أجل حماية ملف الإعلام الآلي المتعلق بالمستخدمين من الوصول إليه
وذلك عن طريق إعداد إجراءات كلمة السر كما يلي:
- يجب أن تتكون كلمة سر من 8 أحرف على الأقل .
- يجب أن تحتوي على رقمين على الأقل .

- يجب أن تحتوي على بعض علامات الضبط .

4- بالنسبة إلى تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- ينصح بإخضاع كشوف الأجور إلى مراقبة داخلية مستقلة، على الأقل يقطر عن العينة ، للتحقق من أن الأسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة.

5- بالنسبة إلى إسناد تجميع و تمركز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- ينصح باختيار دوري لبرمجيات الأجور لتحسين الرقابة على تجميع يومية الأجور .
- يفضل أن تتم الرقابة السابقة عن طريق الإعلام الآلي من أجل تصحيح الأخطاء المكتشفة.

6- ساعات العمل الإضافي :

بالتشاور مع الأطراف المعنية، ينصح بإنشاء تنظيم عمل يسمح بتحسين توزيع العمل و تحسين تسيير حجم الساعات الإضافية، و ذلك عن طريق إنشاء فريق عمل يقوم بمهامه في أوقات العمل العادية بدلا من إضافة ساعات عمل إضافية و التي تكلف مؤسسة ميناء مستغانم أموالا ضخمة.

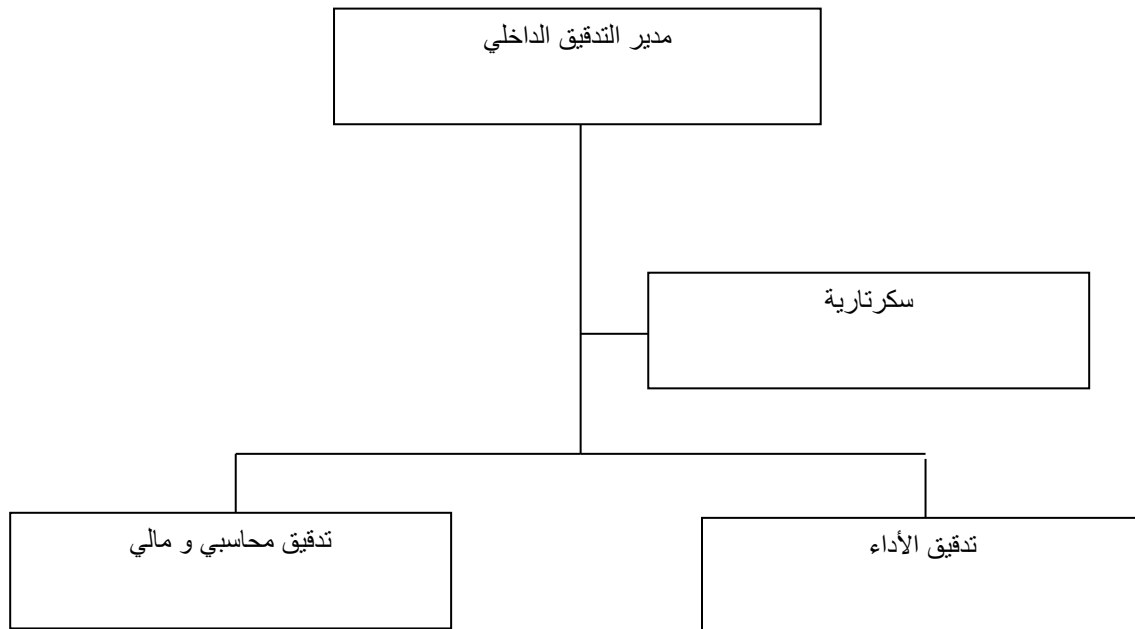
المبحث الثالث : تقييم النظام المحاسبي في مؤسسة مستغانم وأثره في اتخاذ القرار

المطلب الأول : النظام المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم

1- الوضع المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم :

امتثالاً لدليل التدقيق الداخلي الذي أعدته شركة تسيير الموانئ فإن وظيفة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم هي وظيفة تابعة مباشرة للإدارة العامة، مما يضمن استقلالية و موضوعية المدقق الداخلي عند أدائه لمهامه . و من أجل تسهيل عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم يتم اقتراح هيكل تنظيمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي



المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 2016-5-21

2- العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم :

- يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بتقديم جميع التقارير الخاصة بعمليات التدقيق إلى المديرية العامة.

- يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بمساعدة جميع المديريات، الأقسام، والمصالح من أجل تطوير

الأداء و تحسين العمل.

3- علاقة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم مع التدقيق الخارجي :

- يتأكد المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم من مدى تطبيق التوصيات و الإرشادات التي قام بها المدقق

الخارجي، أثناء قيامه بتدقيق حسابات المؤسسة.

- يعتمد المدقق الخارجي على تقارير التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم من أجل إبداء رأيه في

مجال معين.

4- مجال التدخل :

- تمارس وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم بدون قيود أثناء تدخل المدقق الداخلي، حيث

كل الأنظمة، العمليات، الأنشطة المتواجدة على مستوى هذه المؤسسة تخضع لعملية التدقيق الداخلي.

5- أخلاقية المهنة :

عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم تتوفر لدى المدقق مجموعة من الخصائص منها :

- النزاهة والاستقامة .

- الموضوعية .

- الاستقلالية .
- الثقة و السرية .
- الكفاءة المهنية .

المطلب الثاني : دعم حوكمة ميناء مؤسسة مستغانم بخلية تدقيق داخلي

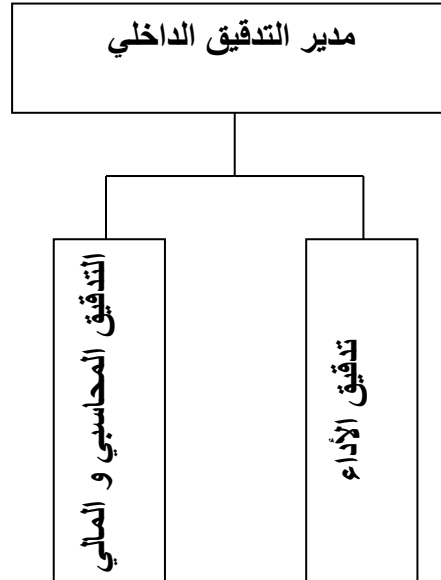
1- مهمة التدقيق المحاسبي و المالي :

يقوم المدقق المحاسبي والمالي بفحص مصداقية وصحة وشرعية و عدالة المعلومات المحاسبية و المالية وفقا لمبادئ

المحاسبة المقبولة عموما، و الأساليب المستخدمة لتحديد قياس نشر هذه المعلومات.

2 - الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي :

الشكل رقم (05): الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي



المصدر : خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم، 2012- 05- 21.

3-تنظيم العمل :

- التأكد من التسجيل المحاسبي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما .
- التأكد من التسجيل الصحيح لجميع العمليات لكل دورة محاسبية .
- التأكد من صحة وتوزيع الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالدورات المحاسبية الأخرى .
- دراسة سبل الحفاظ على الأصول و التحقق من وجودها.
- التحقق من تنظيم الأوضاع المالية في إطار الجوانب المالية و المحاسبية و الاقتصادية فحص العمليات و البرامج من أجل التأكد من أن النتائج متناسقة مع الأهداف المسطرة لها .

4-المسؤوليات :

- تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق .
- احترام البرنامج السنوي للتدقيق الداخلي على مدار العام .
- المحافظة على الوسائل الموضوععة تحت تصرفها .
- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

5-علاقة المدقق المحاسبي و المالي مع الهياكل الأخرى :

- تقديم التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي .
- يعمل بالتنسيق و التعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير و تحسين العمل .

6 -مؤهلات المدقق المحاسبي و المالي :

- التعليم العام: شهادة جامعية في المحاسبة و المالية .
- التكوين المهني: التدقيق المحاسبي و المالي، معايير IAS/IFRS .

-الخبرة المهنية: الحد الأدنى 5 سنوات في المحاسبة و المالية 7 .

7- شروط العمل :

-المهارات البدنية: حدة البصر والسمع، و حالة بدنية جيدة .

-المهارات العقلية: العمل الجاد، القدرة على الاتصال والتنظيم، الفكر التحليلي و التركيبي .

8- مقاييس التقييم :

-الانتهاء من مهام التدقيق المحاسبي و المالي في الوقت المناسب .

-تقديم توصيات بناءة .

-الامتثال للقوانين و أخلاقيات المهنة.

المطلب الثالث :دعم حوكمة ميناء مؤسسة مستغانم بمدقق الاداء

1-مهمة مدقق الأداء

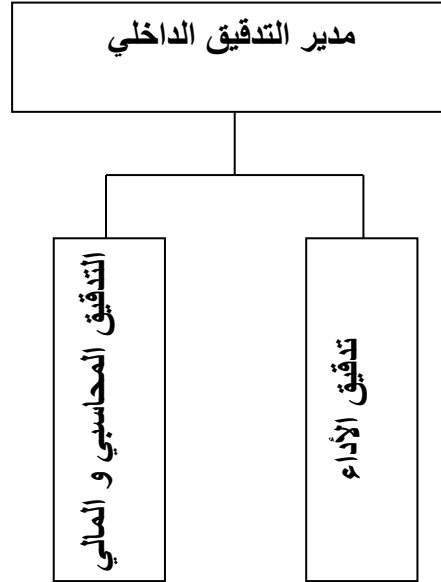
يقوم مدقق الأداء بفحص و تقييم أنشطة المؤسسة من أجل المساعدة في القيام بالمسؤوليات على أحسن

وجه، وكشف القصور أو الضعف أو الأخطاء التي قد تحدث، و اقتراح الخطوات لتصحيحها لمساعدة

الإدارة في أداء مسؤولياتها بكفاءة و فاعلية.

الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء

الشكل رقم (06): الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء



المصدر: خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم، 2012-05-05 -

2- تنظيم العمل

- فحص و تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وفقا للسياسات الخطط، الإجراءات،

القوانين و اللوائح .

-التحقق من أن السياسات و الإجراءات تتناسب مع :

- الاستخدام الكفاء و الاقتصادي للموارد

-تحقيق الأهداف المسطرة.

-تقييم درجة تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان الفصل مع

المسؤوليات التالية

- التحليل و البرمجة

-إدخال البيانات

- الحفاظ و تخزين البيانات .

-تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية لأجهزة الإعلام الآلي عن طريق التحقق من النقاط التالية :

-إنشاء وثائق كاملة لجميع البرامج،

- تغيير البرامج خاضع لفحص و إذن

- إنشاء و صيانة أدلة كاملة من العمليات لتوجيه العمال و غيرهم من المشاركين في هذا النظام

-بعد الانتهاء من كل عملية تدقيق، يقوم مدقق الأداء بتقديم تقريره إلى مدير التدقيق الداخلي

-4المسؤوليات

-تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق الداخلي؛

-احترام البرنامج السنوي على مدار العام.

-توفر السرعة القصوى و الاجتهاد في أداء مهامه .

- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

5-علاقة مدقق الأداء مع الهياكل الأخرى

-تقديم التقا رير إلى مدير التدقيق الداخلي و ، إعلامه بكل الصعوبات التي واجهها، مع تقديم اقتراحات من أجل التطوير.

-يعمل بالتنسيق و التعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير و تحسين العمل

6-مؤهلات مدقق الأداء

-التعليم العام: مهندس دولة في الإعلام الآلي، ونظام المعلومات و الشبكات .

-التكوين المهني: التدقيق الداخلي، مناجمت، تسيير و إدارة قواعد البيانات .

7- شروط العمل

-المهارات البدنية: حدة البصر و السمع، حالة بدنية جيدة .

-المهارات العقلية: العمل الجاد، القدرة على الإتصال والتنظيم، الفكر التحليلي و التركيبي

8- مقاييس التقييم

-الانتهاء من مهام تدقيق الأداء في الوقت المناسب

-تقديم توصيات بناءة

- الامتثال للقوانين و أخلاقيات المهنة

المطلب الثاني دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الحوكمة في ميناء مستغانم

من أجل دراسة هذا المحور لابد من التعرض أولا لفلسفة الحوكمة في الجزائر وإطارها المنظم .

- إطار الحوكمة في الجزائر: رغبة منها في التكامل مع الاقتصاد العالمي وضبط بيئة الأعمال فيها، قامت الجزائر بإجراءات كان الغرض منها بناء صرح الحوكمة، حيث انعقد في جويلية 2007 أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات"، جمع كل الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات من القطاع العام والخاص وانتهى بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات (GOAL08) تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، كما تبلورت خلاله فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد

الفريق التنفيذي

إن تبني قواعد الحكم الراشد يسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية التي تعاني إما من تمييعها أو تركيزها المبالغ فيه، والذي يؤدي إلى زرع بذور الأزمات الداخلية سواء لدى الفريق التنفيذي أو بينه وبين المساهمين .

-كيف تعالج مشكلة الاستخلاف؟ قد لا تستطيع المؤسسة تجاوز عقبة غياب المؤسسة بسهولة لعدة أسباب كعدم استعداد الورثة، غموض وضععية الأملاك وغياب الهياكل الداخلية الدائمة للمؤسسة بسبب تركيز السلطات. ويتم القضاء على هذه الوضعية من خلال : إدماج وتحسيس المالكين في المؤسسة من الجيل الثاني بضرورة تحمل المسؤولية تدريجيا لأنهم مطالبون باتخاذ القرارات في المؤسسة لاحقا؛ .استدامة الهياكل التنفيذية وإدخال كفاءات خارجية عن نواة العائلة؛ .تحديد إجراءات تنازل المؤسسة خارج نواة العائلة. وحتى تتمكن الحوكمة من حل هذه المشاكل وغيرها من تلك التي تعترض المؤسسة الجزائرية، يجب على هذه الأخيرة البدء بتقييم وضعيتها ومعرفة مواطن الضعف فيها والتأهب لتطبيق مبادئ الحوكمة..

-الإدارة الجبائية

مع مرور الوقت توسعت علاقة الحذر لدى المؤسسة الجزائرية ومنها الخاصة مع الإدارة الجبائية، والحل إتباع الشفافية والتراهاة في الإفصاح عن الحسابات وهو ما يعد عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء.

إن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة، وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة

الإعلان بشكل واضح عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية؛

الخاتمة العامة

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي اعقبت الازمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات ومفهومها جديد يختلف من دولة الى اخرى وفقا للاختلاف القوانين ولا يوجد نموذج معياري يطبق في جميع الدول بل يختلف وفقا للظروف الاقتصادية القانونية والاجتماعية لكل دولة كما يتطور مع تطور العولمة ومستجداً فقد ظهر هذا المفهوم بشكل

اساسي لمعالجة مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الادارة وانتشار سلسلة الفضائح و الازمات المالية للمؤسسات العالمية وما احتوت عليه من فساد اداري .

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الازمات المالية وما لها من

مساهمة في اتخاذ القرارات المالية من خلال الشفافية و الإفصاح.

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة خاصة لأجل

الاندماج في السوق العالمي حيث انه جاء في اطار الاستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على

المستوى العالمي ولاسيما ابرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الارووبي وانضمامها المرتقب لمنظمة

التجارة العالمية فلا يمكن للنظام المحاسبي المالي ان يطبق في مؤسسات تفتقر الى كوادر بشرية مختصة في

هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولا سيما افتقارها الى مسيرين يعون الاهمية البالغة من

الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة.

وللإجابة عن اشكالية الدراسة ولمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات

واختبار الفرضيات قمنا بالدراسة في المؤسسة المينائية لمستغانم.

نتائج البحث

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي :

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في حماية حقوق اصحاب المصالح الاخرين من خلا المسؤوليات

الاجتماعية التي تتحملها الشركات ومساهمتها في دفع التنمية المستدامة و العمل على مكافحة الفساد

ضعف الشفافية والإفصاح ادى الى ظهور مشاكل كبيرة الت تمز بمصالح المؤسسة

محاربة الفساد في المؤسسات يحتاج الى تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد

تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي

ان اعادة الثقة في معلومات محاسبية المفصح عنها في قوائم المالية والتقارير المالية يقوم على اتباع مجموعة من معايير وهو ما قامت به الجزائر من خلال اعداد النظام المحاسبي المالي الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني فلسفة الحوكمة التي تؤهلها الى الدخول الى اقتصاد السوق.

من اجل ترسيخ اسس النظام المحاسبي المالي لتحقيق المصدقية والشفافية يجب على مختلف انواع وإشكال الفساد المالي والاقتصادي الذي يهدد اقتصاد الجزائر.

مناقشة الفرضيات :

تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي يراقب جميع الاطراف المتفاعلة معها وذلك من خلال تحديد العلاقة بينهم مع مراعاة حقوق المساهمين وكذلك الاشراف على ادارة المخاطر لتحسين اداء الشركة وبالتالي الوصول الى اهداف مسطرة

تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في جودة المعلومة المحاسبية في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

نظرا لتطبيق مؤسسة الميناء للنظام المحاسبي المالي الذي ساعدنا على التطبيق الفعال لحوكمة الشركات جعلها تحقق اهداف مسطرة

توصيات البحث :

ان التوصيات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب الاخذ بها بعين الاعتبار من طرف مؤسسة ميناء مستغانم تتمثل فيما يلي :

يجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وذلك بتخصيص محاضرات وندوات في مجال الحوكمة .

- تحقيق العدالة بين المساهمين في الحصول على المعلومات .

- يجب توسيع دائرة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الجزائرية
- يجب دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور اصحاب المصالح وهذا بقيام الشركات بالدعم المالي والمعنوي للتطبيق الجيد للشفافية والإفصاح

افاق البحث :

لقد تناولنا في بحثنا هذا مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

ولهذا من افاق هذا البحث مايلي :

- دور حوكمة الشركات في الرفع من اداء المؤسسات الاقتصادية
- تقييم وضعية الشفافية والإفصاح بالمؤسسات الجزائرية اعتمادا على المؤشرات الدولية انطلاقا من قواعد حوكمة الشركات

-اثر حوكمة الشركات على النظام المحاسبي المالي

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1 طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011، ص 27
- 2 عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007 ص. 23, 24
- 3 عبيد سعيد المطيري مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة دار المريخ المملكة العربية السعودية 2004 ص 107
- 4 مصطفى طويل النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد scf دار الحديث للكتاب الجزائر 2010 ص: 6
- 5 بوبعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط2 1999 ص 19 .
- 6 لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق للنظام المحاسبي المالي متيجة للطباعة الجزائر 2011، ص 3.
- 7 علاوي لخضر، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجة للطباعة، براق، الجزائر، 2010
- 8 رضوان محمد العناتي - مبادئ المحاسبة وتطبيقاته الجزء الأول - دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان الاردن، بدون سنة النشر، ص 42
- 9 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة - تحليل القوائم المالية - دار المسيرة، عمان الأردن ط 02، 2009 ، ص 29.

- 10 محمد أبو ناصر، جمعة حميدات - معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية - مطابع الدستور التجارية عمان الأردن ، 2008
- 11 محمد مطر، موسي السويطي - التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس العرض الإفصاح - دار وائل للنشر عمان الأردن ط 2 , 2008, ص344
- 12 السيد عطا الله السيد النظريات المحاسبية دار الراية للنشر عمان الأردن ط 01 , 2009 , ص163
- 13 عباس مهدي الشيرازي - نظرية المحاسبة، ط 1 - ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1990، ص 194
- 14 كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 29
- 15 نعيم حسين دهمش- لقوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما-، دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن، 1995، ص 23
- 16 رضوان حلوة حنان ، "تطور الفكر المحاسبي"، ط1،الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن،ص198
- 17 حسين القاضي و مأمون حمدان - ،نظرية المحاسبة"- الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن،ص776
- 18 محمود أحمد إبراهيم- المحاسبة المالية - مكتبة دار والثقافة عمان الأردن 1998 ، ص 45

الاطروحات ومذكرات :

- 1 ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2009 - 2008، ص 64-70
- 2 - محمد جميل حبوش، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين و مدراء شركات المساهمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة و التمويل الجامعة الاسلامية ،غزة،، 2007، ص :31
- 3 - ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ، 2009
- 4 فاتح غلاب تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية مذكرة لتيل شهادة الماجستير تخصص ادارة الاعمال والاستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف 2010-2011
- 5 - عهد علي سعد_ الاثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة مهنية ميدانية مذكرة الماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد قسم المحاسبة سوريا 2009 ص 24
- 6 زهاء ديوب ، الحوكمة (الادارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، مذكرة ماجستير - ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 2009-2010، ص9
- 7 طارق حمزة - دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
- 8 - فرع النقود و المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004، ص138

- 9 عبد القادر بكحيل - اهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (las /ifrs) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007، ص60
- 10 حواس صلاح - التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية - أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية
- 11 و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2008 - 2007، ص182-183
- 12 جرد نور الدين،- نحو إطار متكامل موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول حالة النظام المحاسبي الجزائري مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2009 / 2008، ص141-142
- دورات تدريبية والملتقيات العلمية**
- 1 عثمان وشعابنة، النظام المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات واثره على بورصة الجزائر الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر يومي 6-7 ماي 2012، ص4
- 2 بن ثابت علال عبيد نعيمة الحوكمة في المصارف الاسلامية مداخلة مقدمة الى اليوم الدراسي حول التمويل الاسلامي واقع و تحديات جامعة عمار ثلجي الاغواط الجزائر 9 ديسمبر 2010 ص 5
- 3 - زهاء ديوب، حوكمة الادارة الرشيدة (وفرص تطبيقها المنظمات السورية، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سوريا ، 2012 . -ص 2

- 4دبلة فاتح وآخرون، السوق المالي ودور حوكمة الشركات في تحسين نوعية المعلومة المالية والمحاسبية المعروضة،مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي السوق المالي بين النظري والتطبيقي في اطار تجاوب الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية،قسم العلوم التجارية جامعة عنابة،الجزائر يومي 21-22اكتوبر2008،ص: 6
- 5بن الزاوي عبد الرزاق ،إيمان نعمون، ارساء مبادئ الحوكمة في الشركات التامين التعاوني، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة بسكرة، الجزائر،يومي6-7 ماي2012،ص: 9
- 6بوقرة رابح،غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم الأهمية مداخلة مقدمة ضمن اعمال الملتقى الوطني الاول حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر المنعقدة بالفترة06-07 فيفري 2012 ص14
- 7هوام جمعة لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ضمن ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية واقع، رهانات، وآفاق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص2
- 8ولهي بوعلام،مداخلة بعنوان نحو مساهمة لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الاداء المالي و المحاسبي الشركات ضمن مؤتمر دولي حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية : تجربة الاسواق الناشئة كلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة اليرموك 2013،الاردن
- 9بوقرة رابح،غانم هاجرة الحوكمة المفهوم و الأهمية مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول،حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري بسكرة الجزائر،6-7 ماي2012،ص: 9

10 حاكم محسن محمد، تحليل العلاقة بين اليات الحوكمة و مؤشرات اداء منظمات الاعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول، تحليل العلاقة بين اليات الحوكمة ومؤشرات اداء منظمات الاعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15-16 ت 2 / 2008، ص، 6

- 11 سفيان نعماري ، رحمة بالهادف، واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2013، ص. 4.

- 12 ابراهيم بورنان ، الطاهر مخلوف- النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبة الدولية- مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009، ص4-6

القوانين و جرائد الرسمية :

1 المادة 03 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي 2 .

2 الجريدة الرسمية، القانون 11، -07 العدد، 74 مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص. 3.

3 الجريدة الرسمية للمداوالات الخريفية، العدد 02، 2007، ص04

4 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في: 25 نوفمبر

2007، العدد 74

- 5 الجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية، العدد 25، 74،
6 نوفمبر 2007 والجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون/11، الجريدة
الرسمية، العدد 28، 27 مايو، 2008

مواقع الانترنت :

- 1 عارف عبد الله عبد الكريم: تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات
عبر :

[http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.a
sp](http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.asp)

- 2 شوقي عبد العزيز حنفاوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج امراض الفكر والتطبيق المحاسبي ، متاح
بتاريخ 18-03-12 على الموقع <http://www.ips-dir.com/forum.poste.asp//p=69>
- 3 الكسندر شولكينيف، اندرو ولسون ، من شركات مستدامة الى اقتصاديات مستدامة حوكمة الشركات
كأداة تنمية ، اصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة متاح بتاريخ 20-03-2012 على

الموقع <http://.www.cipe-arabia.org>

المقالات

- 1 قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في
ظل التكنولوجيا المعلومات - مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص 274

المجلات والدوريات

1 نجاتي ابراهيم عبد العليم نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على اداء مجلة العلوم الادارية 1991 ص

89

2 كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال

إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 291

3 قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان - اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في

ظل التكنولوجيا المعلومات - مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص 274

4 لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية - دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد

قرار الاستثمار - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، العدد 29، العدد الأول 2007،

ص 179.

الملتقيات

1 ناصر مراد- النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة- الملتقي الدولي الأول حول النظام

المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير- جامعة الوادي- الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص 08

2 عزوز علي، متناوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقي الدولي الأول حول

النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب آفاق، تحديات ، 17 - 18 جانفي

2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي -الجزائر- ص 07 .

- 3 مختار سامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب وتطبيقات وآفاق يوميي-18 جانفي 2010، الوادي ص13-14
- 4 مصطفى حسن بسيوني السعدني - مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات - ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص 4 .
- 5 شارف خوخة " - مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية" - الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية" 21 و 22 نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص 4 .
- 6 ابن أعمارة منصور حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة، المنعقد بالفترة 4 0 - 05 ديسمبر 2012، ص 5
- 7 مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق، 16 15 ترشين، 2008، ص- 40
- المراجع باللغة الاجنبية

1 Samir merouani le projet du nouveau système comptable financier
algerien anticiper et prepaer le passage du pcn1975 aux normes ifres,

magister en sciences de gestion, l'école supérieures, du commerce alger

2006,p87

2Marouani Samir, le projet de nouveau système comptable et

financier mémoire magistère non publiée.ESC d'Alger, 2007, p60.

3-bern.heim.yves, l'essentiel des us gaap :référentiel comptable

américain.et enjeux de l'harmonisation internationale, mazars et

guerard, édition maximale 1er édition 1997,2eme édition , paris

1999,p116.

Robert obert, pratique des normes las /ifrs dunod, paris,2002,p524

- هواري معراج حديدي ادم نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسة في ضبط ادارة الارباح في البنوك التجارية ماي

7-6 2012 ص:4

- 25الهنيبي ايمان احمد: تطوير نظام الحاكمة المؤسسة في شركات المساهمة العامة، الاردن، 2005، ص6

- غفاري مصطفى المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 : - عرض القوائم المالية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير العدد الأول ، جامعة باتنة ، 2007 .

- خليل عبد الرزاق - الإفصاح المحاسبي بين متطلبات انتقال إلى النظام المحاسبي المالي - كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير ،البلدية،يومي 13 و14 ديسمبر 2011،ص04.

قائمة المحتويات :

الفهرس :

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الاختصارات

الشكر والتقدير

الإهداء

مقدمة

عامة..... 1

الفصل الأول : مدخل مفاهيمي حول حوكمة الشركات

مقدمة الفصل..... 2

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول حوكمة الشركات..... 3

المطلب الاول :نشأة حوكمة الشركات وعوامل ظهورها..... 3

المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات و خصائصها..... 5

المطلب الثالث : اهمية حوكمة الشركات..... 7

المبحث الثاني:الاطار العلمي لحوكمة الشركات..... 9

المطلب الاول : اهداف حوكمة الشركات..... 9

المطلب الثاني:مزايا حوكمة الشركات..... 11

المطلب الثالث : مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD..... 12

المبحث الثالث : أسس الحوكمة الشركات..... 14

المطلب الاول : اطراف حوكمة الشركات..... 14

المطلب الثاني :اليات حوكمة الشركات..... 15

المطلب الثالث :محددات حوكمة الشركات..... 18

المبحث الرابع :مقومات ونظريات حوكمة الشركات..... 20

المطلب الاول : مقومات حوكمة الشركات :..... 20

المطلب الثاني: نظريات حوكمة الشركات..... 21

28.....	- خلاصة الفصل :
	الفصل الثاني :النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية
28.....	مقدمة الفصل :
29.....	المبحث الأول : نبذة حول النظام المحاسبي المالي
	المطلب الاول : مفهوم النظام المحاسبي المالي.....29
34.....	المطلب الثاني : اهداف النظام المحاسبي المالي
36.....	المطلب الثالث : أهمية النظام المحاسبي المالي
37.....	المبحث الثاني : أفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي
	المطلب الأول اسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي :.....37
39.....	المطلب الثاني : أركان النظام المحاسبي المالي
43.....	المطلب الثالث : المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي
48.....	المطلب الرابع: تعريف القوائم المالية و اهدافها و مستخدميها
51.....	المبحث الثالث :الافصاح عن المعلومة المحاسبية
51.....	المطلب الاول : تعريف الافصاح المحاسبي و انواعه
53.....	المطلب الثاني : اساليب الافصاح المحاسبي
54.....	المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في الافصاح المحاسبي
55.....	المطلب الرابع :جودة المعلومة المحاسبية وخصائصها
62.....	المبحث الرابع : متطلبات تفعيل النظام المحاسبي المالي في تحقيق الحوكمة
62.....	المطلب الاول :تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي و الحوكمة :
63.....	المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي الية من اليات حوكمة الشركات :
67.....	خاتمة الفصل
	الجانب التطبيقي
	الفصل الثالث :دراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم.
73.....	المبحث الاول :تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم.....	73
المطلب الثاني أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم.....	80
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم.....	81
المبحث الثاني : دور التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة ميناء مستغانم.....	90
المطلب الأول: إجراءات تطبيق حوكمة المالية في ميناء مستغانم.....	90
المطلب الثاني: تقييم الحوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم.....	102
المطلب الثالث: التوصيات و الاقتراحات المتعلقة بحوكمة مؤسسة ميناء مستغانم....	105
المبحث الثالث: تقييم النظام المحاسبي في مؤسسة مستغانم وأثره في اتخاذ القرار. .	109
المطلب الأول: النظام المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم.....	109
المطلب الثاني: دعم حوكمة ميناء مؤسسة مستغانم بخلية تدقيق الداخلي.....	111
المطلب الثالث : دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الحوكمة في ميناء مستغانم	113

.....خلاصة الفصل

114

.....الخاتمة العامة	115
---------------------	-----

.....قائمة المراجع

126

.....قائمة الملاحق

135

A. S'assurer que les séparations de fonctions sont suffisantes

Fonction	Personnel concerné						
1 Approbation des entrées ou sorties de personnel							
2 Détermination des niveaux de rémunérations							
Autorisation des primes ³							
Mise à jour du fichier permanent ⁴							
Approbation des heures travaillées ⁵							
Préparation de la paie ⁶							
Vérification des calculs ⁷							
Approbation finale de la paie après sa ⁸ Préparation							
Préparation des enveloppes de paie ⁹							
Distribution des enveloppes ¹⁰							
11 Signature des chèques ou virements de salaires							
12 Rapprochement de banque du compte bancaire réservé aux salaires							
Centralisation de la paie ¹³							
14 Définition des dossiers individuels du personnel							
15 Comparaison périodique du journal de paie avec les dossiers individuels							
Autorisation d'acomptes ou avances ¹⁶							

B. S'assurer que toutes les charges et recettes relatives au personnel sont enregistrées (exhaustivité).

Questions	Réponses		
	oui	NO N	OBSERFATIONS

<p>1- LES SALAIRES sont-ils réglés sur un compte bancaire distinct ? Si oui, l'apurement de ce compte est-il régulièrement vérifié par une personne indépendante de la paie?</p> <p>2 Existe t-il une .2</p> <p style="text-align: right;">: liste</p> <p>a) des différentes retenues à effectuer sur les salaires (régimes sociaux) ?</p> <p>b) des primes et avantages divers accordés au personnel ?</p> <p>c) Si oui, ces listes précisent-elles la périodicité des règlements ?</p> <p>d) Sont-elles utilisées pour provisionner les charges correspondantes ?</p> <p>3. Si ces données sont incluses dans le fichier permanent informatique, le fichier est-il régulièrement mis à jour ?</p> <p>4. Les différentes charges sont-elles rapprochées des bases régulièrement ?</p> <p>5. Le total du journal des salaires est-il rapproché avec celui du mois précédent et l'écart expliqué ?</p> <p>6. S'assure t-on que toutes les modifications aux données permanentes de la paie sont saisies ?</p> <p>7. Les informations nécessaires pour le calcul des congés payés restant :</p> <p>a) sur la période antérieure</p> <p>b) sur la période en cours</p> <p>sont-elles tenues par le service paie ?</p> <p>10 Le service paie a t-il les moyens de vérifier</p>			
--	--	--	--

<p>a) qu'il est informé de toutes les absences? b) qu'elles sont toutes répercutées sur les salaires ?</p>			
--	--	--	--

C. S'assurer que les charges et produits relatifs au personnel sont réels

Questions	Réponses		
	oui	NO N	OBSERFATIONS
<p>1 Existe t- il un fichier du personnel contenant, pour chaque employé :</p> <p>a) photo ? b) spécimen de signature ? c) situation de famille ? d) date d'engagement ? e) détail des rémunérations et retenues à effectuer? f) contrat de travail? g) pensions et indemnités ducs ?</p> <p>2 Les opérations suivantes sont-elles soumises à l'autorisation d'un responsable :</p> <p>a) embauche ? b) renvoi ? c) modification de salaire ? d) octroi de prêt ?</p> <p>3 Les données permanentes du fichier informatique paie sont-elles régulièrement rapprochées du fichier individuel?</p> <p>4 L'accès au fichier du personnel est-il protégé :</p> <p>a) fichier manuel ?</p>			

b) fichier informatique ?

5 Les modifications au fichier servant à la préparation de la paie sont-elles :

a) Identifiées ?

b) approuvées par un responsable ?

6 Le total des heures payées est-il rapproché

avec le total des heures travaillées ?

7 . Les comptes d'avances, prêts... sont-ils régulièrement :

a) confirmés avec les bénéficiaires ?

b) rapprochés de la liste du personnel ?

8 Lorsque des salaires sont payés en espèces

a) vérifie-t-on l'identité du bénéficiaire ?

b) les salaires non réclamés font-ils l'objet d'un

contrôle particulier ?

9 Lorsque les salaires sont payés par virement

exige t-on un relevé d'identité bancaire pour toute modification des coordonnées bancaires ?

10. Si des salaires sont payés à des tiers autres

que l'employé, exige t-on une procuration écrite ?

D. S'assurer que les charges et produits relatifs au personne sont correctement évalués

Questions	Reponses		
	oui	NON	OBSERFATIONS
<p>1 Les fiches de paie font-elles l'objet d'un contrôle indépendant, au moins par sondage, permettant de vérifier que les bases et taux utilisés sont corrects de même que les calculs ?</p> <p>2 Les charges connexes aux salaires sont-elles périodiquement rapprochées des bases ?</p> <p>3 Le chiffre d'affaires servant de base aux commissions est-il rapproché du chiffre d'affaires comptable ?</p> <p>4 Les provisions pour charges à payer sur salaires sont-elles rapprochées des charges réelles ?</p> <p>5-Si des comparaisons sont faites par ordinateur, les variations anormales détectées font-elles l'objet de recherches et de correction ?</p>			

E.S'assurer que les charges et produits relatifs au personnel sont correctement imputés, totalisés et centralisés.

Questions	Réponses		
	oui	NO N	OBSERFATIONS
<p>1 L'imputation des écritures de charges et produits relatifs à la paie fait-elle l'objet d'un contrôle indépendant ?</p> <p>2. Ce contrôle porte-il sur les imputations en :</p> <p>a) comptabilité générale ?</p> <p>b) comptabilité analytique ?</p> <p>Les charges connexes aux salaires sont-elles périodiquement rapprochées des bases ?</p> <p>3 La totalisation du journal de paie est-elle périodiquement contrôlée ou le logiciel testé ?</p> <p>4 Les livres suivants sont-ils tenus à jour</p> <p>a) livre de paie coté et paraphé ?</p> <p>b) livre d'entrées et sorties de personnel?</p> <p>c) livre de main-d'œuvre étrangère ?</p> <p>5 Si les contrôles sont faits par informatique, les rejets font-ils l'objet d'un suivi pour vérifier leur retraitement?</p>			

Quai du Maghreb 27000 Mostaganem B.P n° 131 0.45.21.59.38
045.21.78.05

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1-طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011 .
- 2-عدنان بن حيدر بن درويش ،حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007.
- 3عبيد سعيد المطيري مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة دار المريخ المملكة العربية السعودية 2004 .
- 4- مصطفى طويل النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد scf دار الحديث للكتاب الجزائر 2010 .
- 5-بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط 2 1999.
- 6-لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق للنظام المحاسبي المالي متيجة للطباعة الجزائر 2011.
- 7-علاوي لخضر، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها، متيجة للطباعة،براق،الجزائر،2010.
- 8-رضوان محمد العناتي - مبادئ المحاسبة وتطبيقاته الجزء الأول - دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان الأردن، بدون سنة النشر.
- 9-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة - تحليل القوائم المالية - دار المسيرة، عمان الأردن ط 02، 2009 .

قائمة المراجع

- 10-محمد أبو ناصر، جمعة حميدات - معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية - مطابع الدستور التجارية عمان الأردن ، 2008.
- 11-محمد مطر، موسي السويطي- التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس العرض الإفصاح - دار وائل للنشر عمان الأردن ط 2 , 2008.
- 12-السيد عطا الله السيد النظريات المحاسبية دار الراية للنشر عمان الأردن ط , 01 2009 .
- 13-عباس مهدي الشيرازي - نظرية المحاسبة، ط 1 - ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ،1990.
- 14-كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة" دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 15- نعيم حسين دهمش- لقوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما- ،دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن،1995.
- 16-رضوان حلوة حنان ،"تطور الفكر المحاسبي"،ط 1،الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن.
- 17- حسين القاضي و مأمون حمدان - ،نظرية المحاسبة"- الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن.
- 18-محمود أحمد إبراهيم- المحاسبة المالية - مكتبة دار والثقافة عمان الأردن 1998.

الأطروحات ومذكرات :

- 1-ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ أقرارات - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2009- 2008 .

قائمة المراجع

- 2- محمد جميل حبوش، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين و مدراء شركات المساهمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التجارة ،قسم المحاسبة و التمويل الجامعة الإسلامية ،غزة،، 2007.
- 3- ماجد إسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2009.
- 4- فاتح غلاب تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية مذكرة لتيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال والإستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف 2010-2011.
- 5- عهد علي سعد_ الاثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة مهنية ميدانية مذكرة الماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد قسم المحاسبة سوريا 2009 .
- 6- زهاء ديوب ، الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية،مذكرة ماجستير ،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق،سوريا 2009-2010.
- 7- طارق حمزة - دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع النقود و المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 .
- 8- عبد القادر بكحيل- أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (las /ifrs) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007.

قائمة المراجع

- 9- حواس صلاح - التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية - أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2008 -2007.
- 10- جرد نور الدين،- نحو إطار متكامل موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول حالة النظام المحاسبي الجزائري مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2009 / 2008.
- دورات تدريبية والملتقيات العلمية**
- 1- عثمانى وشعابنة ،النظام المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر يومي 6-7 ماي 2012 .
- 2- بن ثابت علال عبيد نعيمة الحوكمة في المصارف الإسلامية مداخلة مقدمة الى اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع و تحديات جامعة عمار تلجي الاغواط الجزائر 9 ديسمبر 2010 .
- 3- زهاء ديوب، حوكمة الإدارة الرشيدة (وفرص تطبيقها المنظمات السورية، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سوريا ، 2012.
- 4- دبله فاتح وآخرون، السوق المالي ودور حوكمة الشركات في تحسين نوعية المعلومة المالية والمحاسبية المعروضة،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السوق المالي بين النظري والتطبيق في اطار تجاوب الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية،قسم العلوم التجارية جامعة عنابة،الجزائر يومي 21-22 اكتوبر 2008.
- 5- بن الزاوي عبد الرزاق ،إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في الشركات التامين التعاوني، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012.

قائمة المراجع

- 6-بوقرة رابح،غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم الأهمية مداخله مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر المنعقدة بالفترة 06-07 فيفري 2012 .
- 7-هوام جمعة لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ضمن ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية واقع، رهانات، وآفاق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي .
- 8-ولهي بوعلام،مداخلة بعنوان نحو مساهمة لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي و المحاسبي الشركات ضمن مؤتمر دولي حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة كلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة اليرموك 2013،الأردن.
- 9-بوقرة رابح،غانم هاجرة الحوكمة المفهوم و الأهمية مداخله مقدمة إلى الملتقى الوطني الاول،حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري بسكرة الجزائر،6-7 ماي 2012.
- 10-حاكم محسن محمد،تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة و مؤشرات أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في السوق العراق للأوراق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15- 16 ت 2 / 2008 .
- 11-سفيان نقماري ، رحمة بالهادف، واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

12-ابراهيم بورنان ، الطاهر مخلوف- النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبة الدولية- مداخلة ضمن الملقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2009، ص 4-6
القوانين وجراند الرسمية :

1-المادة 03 من القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي. 2

2-الجريدة الرسمية، القانون 11، -07 العدد، 74 مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص 3.
3-الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية، العدد 02، 2007، ص 04

4- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في :25 نوفمبر 2007 ،العدد 74

5- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية،العدد 25،74 6- نوفمبر 2007 والجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي 08/156 المتضمن تطبيق أحكام القانون/11،الجريدة الرسمية،العدد 28،27 مايو، 2008 .

مواقع الانترنت :

1-عارف عبد الله عبد الكريم:تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات عبر:

<http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.asp>

2-شوقي عبد العزيز حنفاوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج امراض الفكر والتطبيق المحاسبي ، متاح بتاريخ 18-03-12 على الموقع <http://www.ips-dir.com/forum.poste.asp//p=69>

قائمة المراجع

3-الكسندر شولكينيفوف، اندرو ولسون ، من شركات مستدامة الى اقتصاديات مستدامة
حوكمة الشركات كأداة تنموية ،اصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة متاح بتاريخ

2012-03-20 على الموقع <http://www.cipe-arabia.org>

المقالات :

1- قورين الحاج قويدر،مقال بعنوان- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة
وجودة المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات - مجلة الباحث العدد 10 سنة
2012 ص 274

المجلات والدوريات

1- نجاتي ابراهيم عبد العليم نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على اداء
مجلة العلوم الادارية 1991 ص 89

2- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر،
مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس،
2009، ص 291

3 - قورين الحاج قويدر،مقال بعنوان- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة
وجودة المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات - مجلة الباحث العدد 10 سنة
2012 ص 274

4 - لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية - دور الإفصاح المحاسبي في سوق
الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث
العلمية، سوريا، العدد 29، العدد الأول 2007، ص 179.

الملتقيات

1- ناصر مراد- النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة-
الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية
الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة
الوادي- الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص 08

قائمة المراجع

- 2- عزوز علي، متناوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب افاق، تحديات ، 17 -18 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي -الجزائر- ص 07 .
 - 3- مختار سامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب وتطبيقات و آفاق يومي-18 جانفي 2010، الوادي ص 13-14
 - 4- مصطفى حسن بسيوني السعدني- مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات- ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 5-4 سبتمبر 2007، ص 4 .
 - 5- شارف خوخة " - مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية" - الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية" 21 و 22 نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية، ص 4.
 - 6-بن أعمارة منصور حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة، المنعقد بالفترة 05 - 04 ديسمبر 2012 ، ص 5
 - 7-مناور حداد ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، مؤتمر العربي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 15 16 تشرين ، 2008 ، ص 40 -
- المراجع باللغة الاجنبية

Samir merouani le projet du nouveau système comptable 1
financier algerien anticiper et prepaer le passage du pcn1975

قائمة المراجع

aux normes ifres, magister en sciences de gestion, l'école
supérieures, du commerce alger 2006,p87

2Marouani Samir, le projet de nouveau système comptable
et financier mémoire magistère non publiée.ESC d'Alger,
.2007, p60

bern.heim.yves, l'essentiel des us gaap :référentiel comptable-3
américain.et enjeux de l'harmonisation internationale, mazars et
guerard, édition maxima1er édition 1997,2eme édition , paris
.1999,p116

Robert obert, pratique des normes las /ifrs dunod,
paris,2002,p524

مقدمة عامة :

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة من خلال العقود القليلة الماضية، إذ أصبحت من المواضيع البارزة التي تفرض نفسها على المؤسسة فهناك سلسلة من الأحداث المتكررة التي تسببت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى و حدوث أزمات مالية مما دفع بالحكومات إلى دراسة أسباب هذه الانتكاسات فكانت الحوكمة ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث ذلك أو التقليل منها في ادني المستويات وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها :الشفافية و الحرص على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية وفقا للمعايير ذات الصلة. لهذا قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي وذلك في ظل موجة الانفتاح على العالم في جميع الميادين وبناء على ذلك وجدت نفسها مجبرة على مسايرة التطورات العالمية حيث سعت بجد نحو الارتقاء بالمؤسسات وخاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي و المالي ذلك من خلال تبنيها له باعتباره نظام يضمن للمؤسسات تقديم تقارير صادقة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، أيضا تسهل عملية مراقبة الحسابات من خلال توفير معلومات و ضمانات كافية لكل من المسيرين و العمال و الدائنين

و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النظام المحاسبي المالي تفعيل حوكمة الشركات الجزائرية ؟-

قصد الإحاطة بجميع العناصر التي تمكننا من الإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة التالية :

-ما المقصود بحوكمة وكيف ظهرت و تطورت؟

-ما المقصود بالنظام المحاسبي المالي؟

-هل يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الإفصاح والشفافية؟

-هل يوفر النظام المحاسبي المالي المعلومة المحاسبية التي تساهم في تفعيل حوكمة الشركات؟

-الى أي مدى ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق نوع من الحوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم؟

الفرضيات :

قصد الإجابة على هذه الأسئلة وضمان الفرضيات التالية :

-تلعب حوكمة الشركات دورا هاما في محاربة الفساد المالي.

-يوفر النظام المحاسبي المالي جودة في المعلومة المحاسبية من خلال الإفصاح والشفافية وهذا ما يساعد تفعيل حوكمة الشركات لتفعيل حوكمة الشركات .

-يسعى تطبيق النظام المحاسبي المالي لتفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة ميناء مستغانم.

أهداف الدراسة :

من خلال دراستنا سنحاول تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي :

-التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومزاياها وأطرافها.

-التعرف على أركان النظام المحاسبي المالي وأهداف إعدادة .

-محاولة إبراز الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.

-التعرف على مدى تطبيق مؤسسة ميناء مستغانم للحوكمة.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الموضوع في أن حوكمة الشركات هي في حاجة لنظام المحاسبي المالي لإعطاء الشفافية والمصدقية أكثر للمعلومات المحاسبية.

- أهمية النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات ودورهما في مواجهة التغيرات العالمية.

منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية و الفرضيات المطروحة تم اللجوء إلى المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري حيث تم عرض جوانب النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات وأيضا الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وذلك من اجل الوصول إلى أهدافه ،يشمل الفصل الأول مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات ، أما الفصل الثاني فيشتمل على النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية ، وفي الفصل الثالث والأخير يقوم بدراسة ميدانية للنظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.

الدراسات السابقة :

1- دراسة هاني محمد خليل بعنوان مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين دراسة تحليلية المراجعين الخارجيين والمستثمرين وهي عبارة على مذكرة ماجستير غير منشورة

في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2009.

تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم حوكمة الشركات من خلال مفهومها أهدافها مبادئها ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها :

مبدأ الإفصاح والشفافية هو أكثر مبادئ حوكمة الشركات تأثيرا على فجوة التوقعات مهنة المراجعة

في فلسطين تعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية عند قيام مجلس الإدارة بمسؤوليته بالعناية الواجبة وبمعايير أخلاقية ومهنية عالية مما يساهم في عرض القوائم المالية بعدالة وموضوعية وهو ما يؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات

في مهنة المراجعة اجراءات حوكمة الشركات لحماية حقوق المساهمين تساهم في تعزيز .. ثقتهم بالقوائم المالية وهو ما يضيق من الفجوة بينهم وبين المراجعين

2-دراسة مليكة زغيب سونس زيرق وهي عبارة عن مداخلة بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في دعم النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري بسكرة الجزائر يومي 6-7 ماي 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف حوكمة الشركات وأهميتها ومبادئها وتأثير الحوكمة في خصائص جودة المعلومة المحاسبية وإلقاء الضوء على هيكل النظام المحاسبي المالي وأهدافه وإعداده ليخلص لنا جملة من النتائج :

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إعداد قوائم مالية تقدم صورة صادقة عن-
الوضعية المالية للمؤسسة وتزود مستخدمي هذه القوائم بكافة المعلومات الصحيحة
والشفافية التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم
الدعوة إلى تطبيق الحوكمة بغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية التي-

أصبحت تشوبها الشكوك

في بيئة أعمال متقلبة ومتغيرة باستمرار

